هذه رسالة مشتملة على تحقيق مبحث التصور والتصديق وتعريفهما حررتها لبعض الاصحاب متوكلا على ملهم الصدق والصواب

بسم

الاخيار عظماء مانس القدس ورؤساء مجالس الانس

هداة مراسم العلم واليقين حماة معالم الملة والدين

اما بعد فيقول العبد المستعين بعناية الله القوي محمد زاهد

بن محمد اسلم الهروي صانهما الله عن شر كل غبي وغوي المكان

مبحث التصور والتصديق من نفائس المطالب العلمية

ولطائف المآرب اليقينية وكانت الرسالة التي الفها

الحبر العلامة والبحر الفهامة المؤيد بتائيد السماوي

قطب الملة والدين الرازي في هذا المبحث الشريف والمطلب

المنيف مشتملة على امهاته ومحوية على مهماته

فاردت شرح اسرارها وخفياتها وكشف استارها

ومخبياتها قاصدا لاتباع المذهب الصحيح وان خالفه المشهور

واخذا بالحق الصريح وان لم يساعده الجمهور

فها انا اشرع في المقصود مستفيضا من ولي الخير والجود

اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكتفي فيه مجرد الحضور

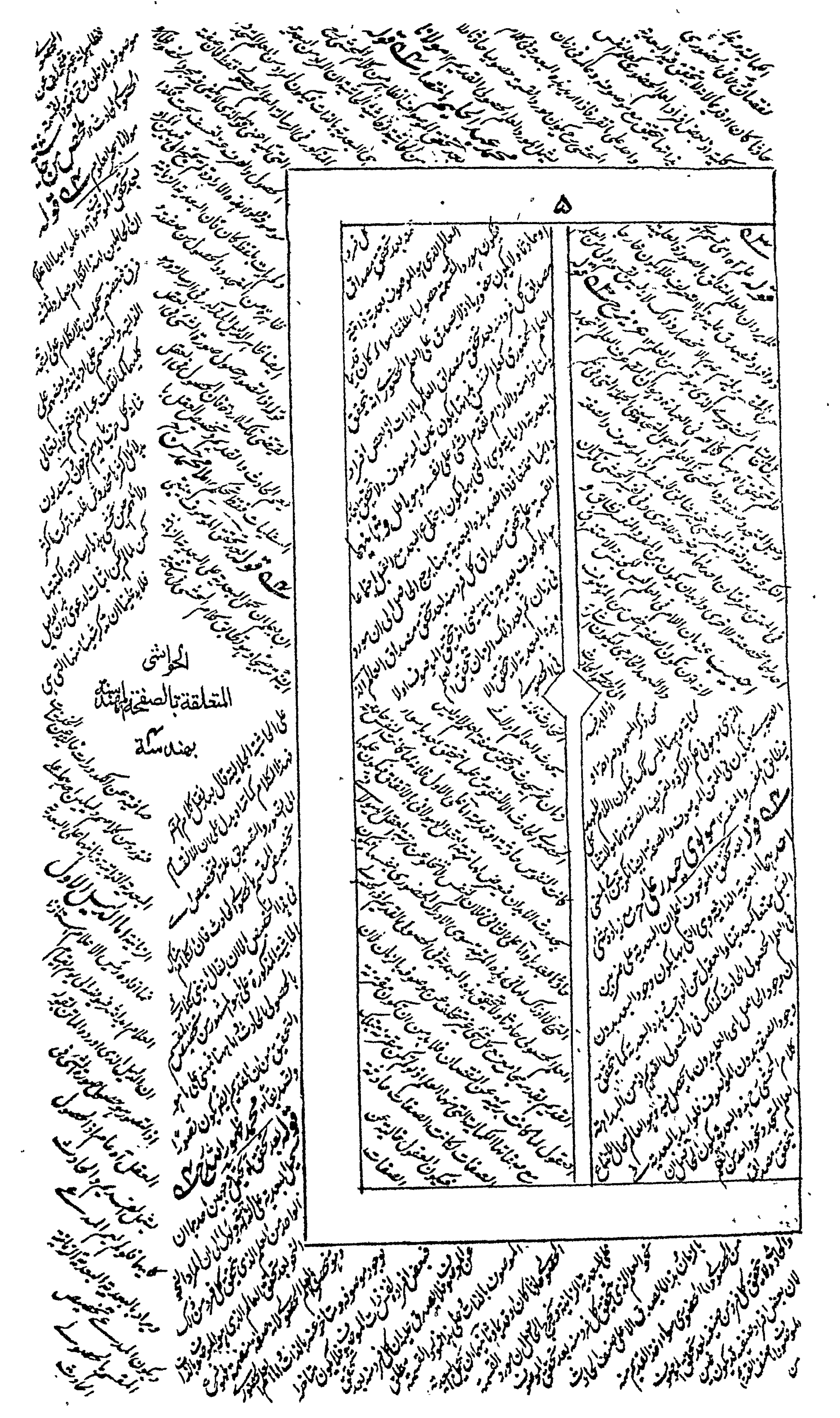
قوله المتجدد كان المتبادر من قوله المتجدد الذي لا يكتفي فيه ...

قوله اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة الخ اقول
كان المراد بالعلم المتجدد علم يتحقق كل فرد منه بعد
تحقق الموصوف وهو ليس الا العلم الحصولي والعلم
الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة
العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده
ليس كذلك وفيه اشارة الى ان المدرك في العلم الحصولي
اي في قول المص الذي لا يكتفي فيه مجرد الحضور ١٢

لا يجوز تفسير العلم المتجدد بالعلم الحادث لان العلم الحادث
اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرتين من غير ضرورة
مع ان قوله الذي لا يكتفي فيه مجرد الحضور وقع
هذا دليل لفظي على عدم صحة ارادة الحادث من المتجدد ١٢
صفة لقوله العلم المتجدد وقد تقرر في موضعه
اي في علم المعاني ١٢
ان توصيف المعارف للتوضيح واوصافها مساوية لها
كما ان توصيف النكرات للتخصيص واوصافها مخصصة لها منه

العلم الحصولي الذي هو مقسم التصور والتصديق

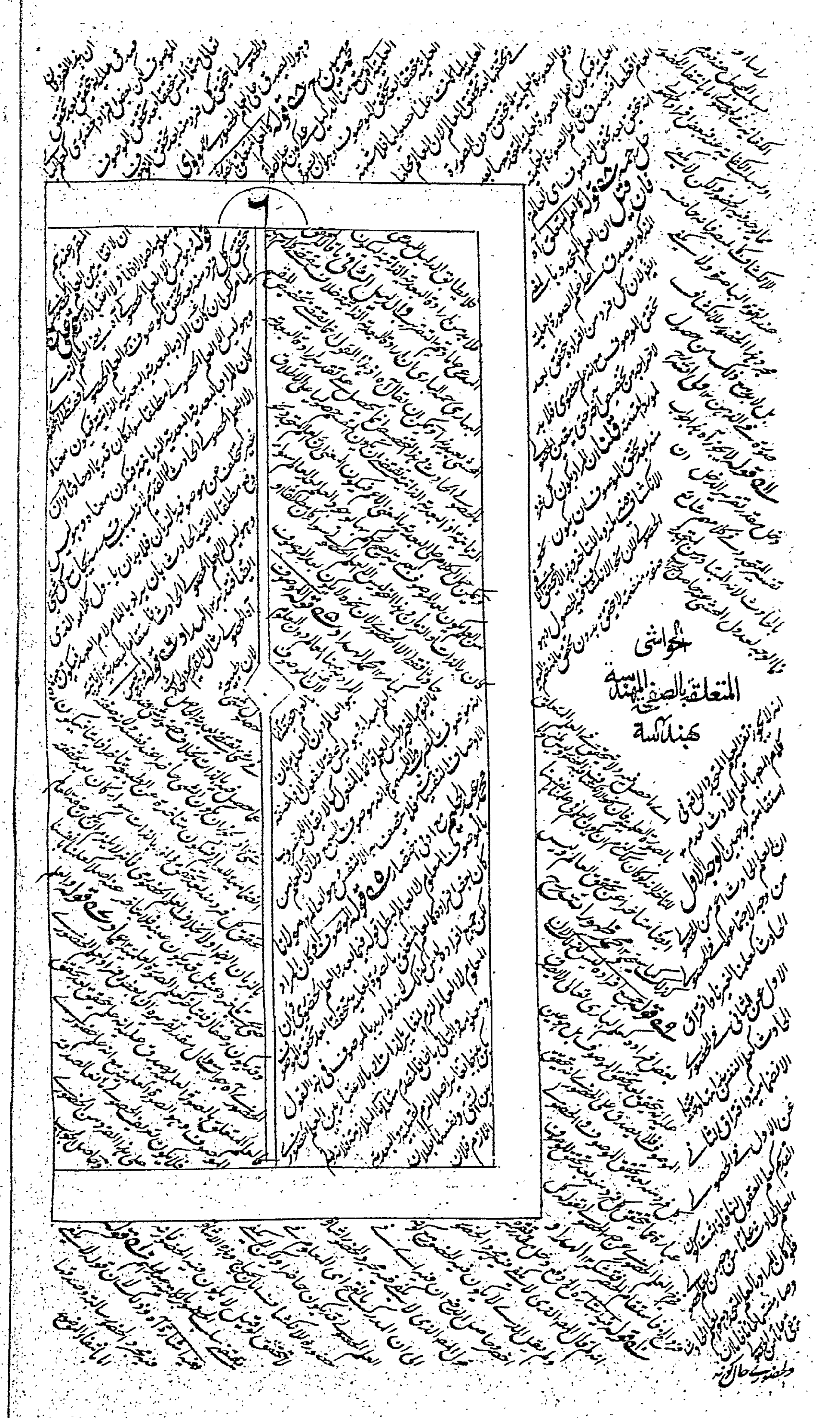
ويمكن ان يقال آه فالمقصود في هذا القول ان مقسم التصور والتصديق هو الحصولي فقط قديما كان او حادثا ١٢ رفيع الدين رح

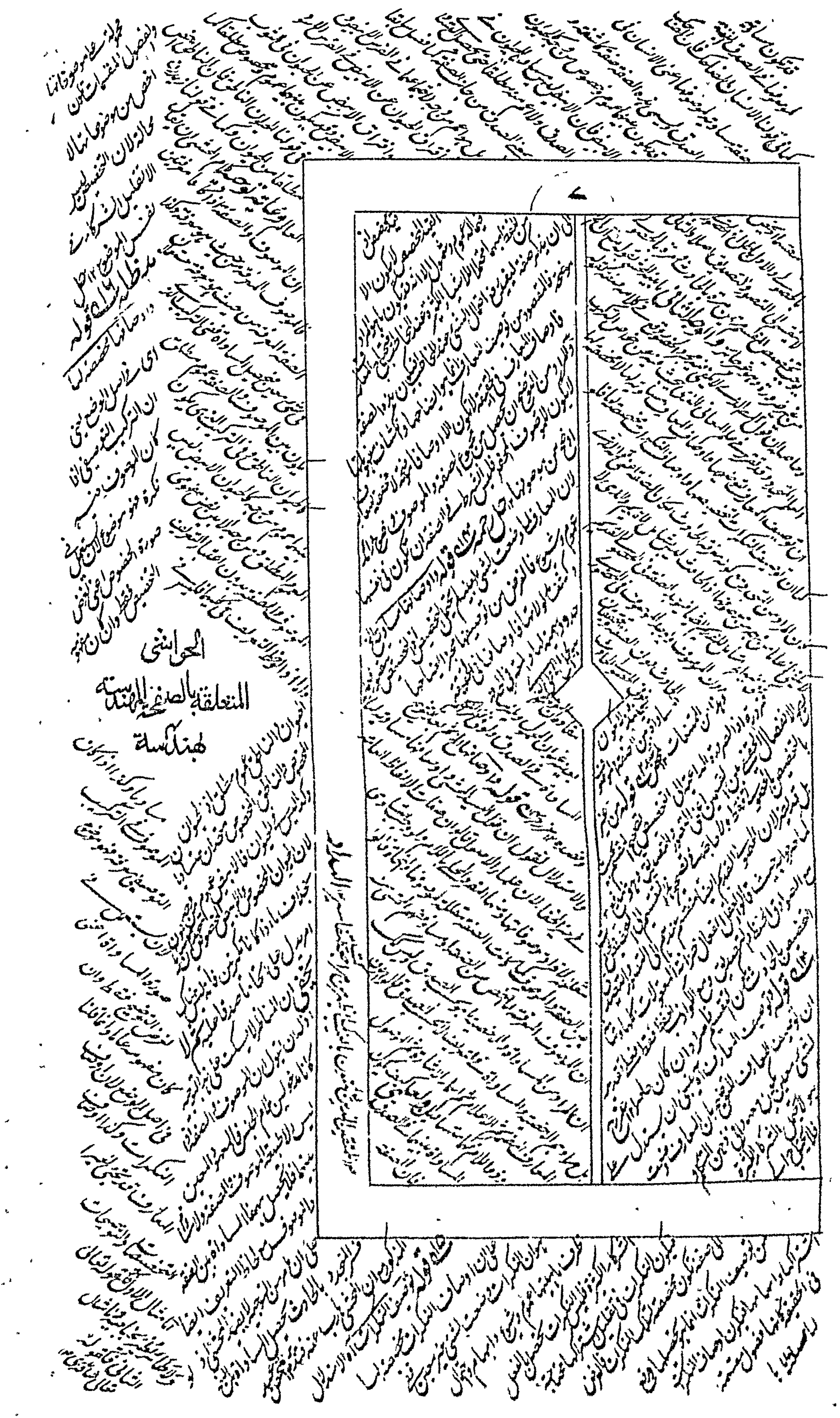


الحواشي

المتعلقة بالصفحة الخامسة

بهذه سة





الحواشي

المتعلقة بالصفحة المهندسة

هندسة

قد يكون حاضرا كالمبصر في الابصار مثلا علم حصولي حضو[ري]

كما ذهب اليه صاحب الاشراق ويمكن ان يقال في هذا المقام ان العلم

الذي هو مورد القسمة في فواتح كتب المنطق ينبغي ان يكون د[اخلا]

في الاكتسابات التصورية والتصديقية واختصاصها و

هو العلم الحصولي اعلم ان العلم الحصولي يطلق على معنيين

الصورة الحاصلة وحصول الصورة قال العلامة الشيرازي

في درة التاج ان كلا منهما ينقسم الى التصور والتصديق

لا يخفى ان حضور المبصر وغيره من المحسوسات بالنسبة الى الحاسة

التي هي آلة الادراك لا بالنسبة الى المدرك فالمراد بالحضور في قوله الذي

لا يكفي فيه مجرد الحضور مطلق الحضور سواء كان بالنسبة الى الحا[سة]

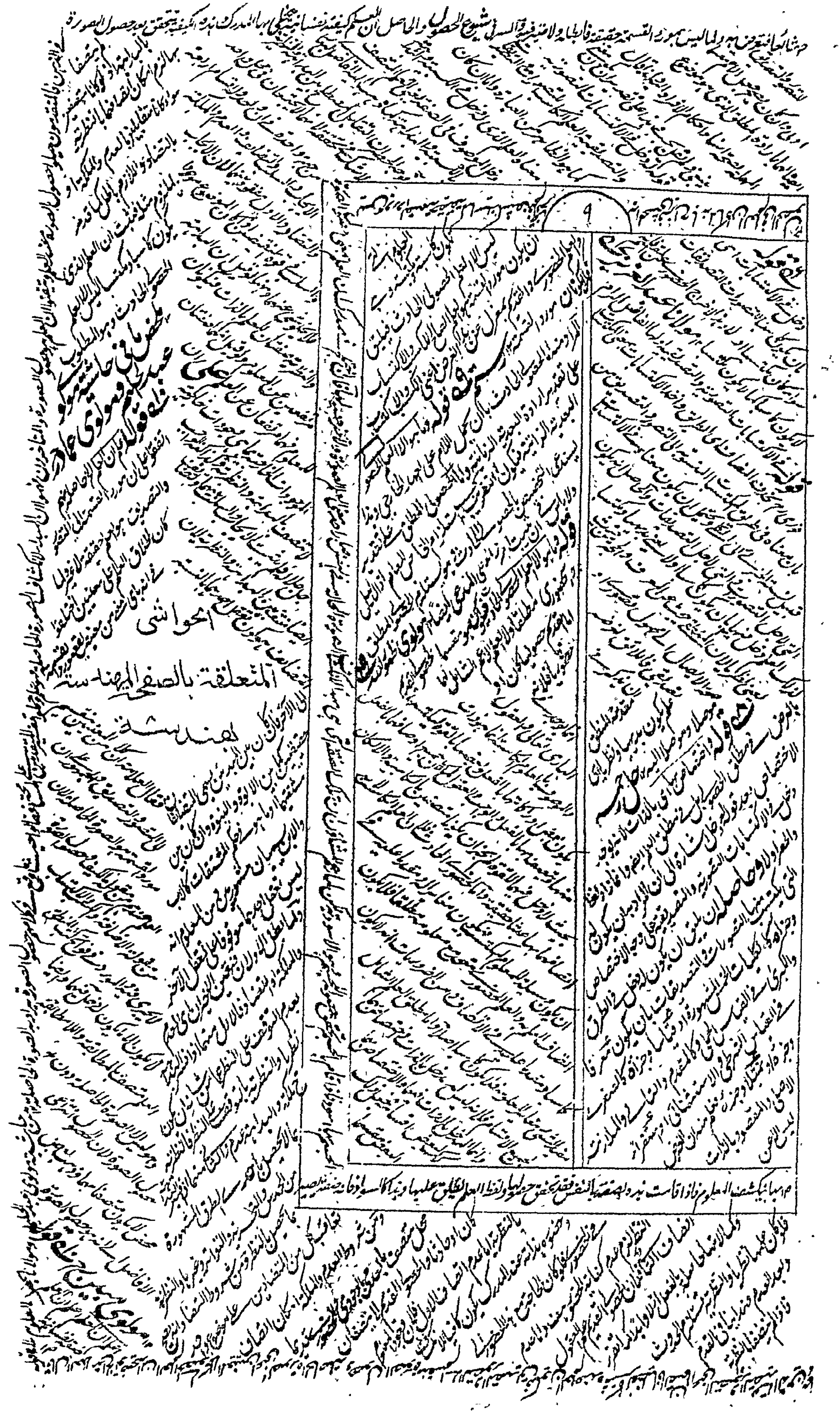
او بالنسبة الى المدرك ولا يلزم من تعميم الحضور ههنا تعميم الغا[ئب]

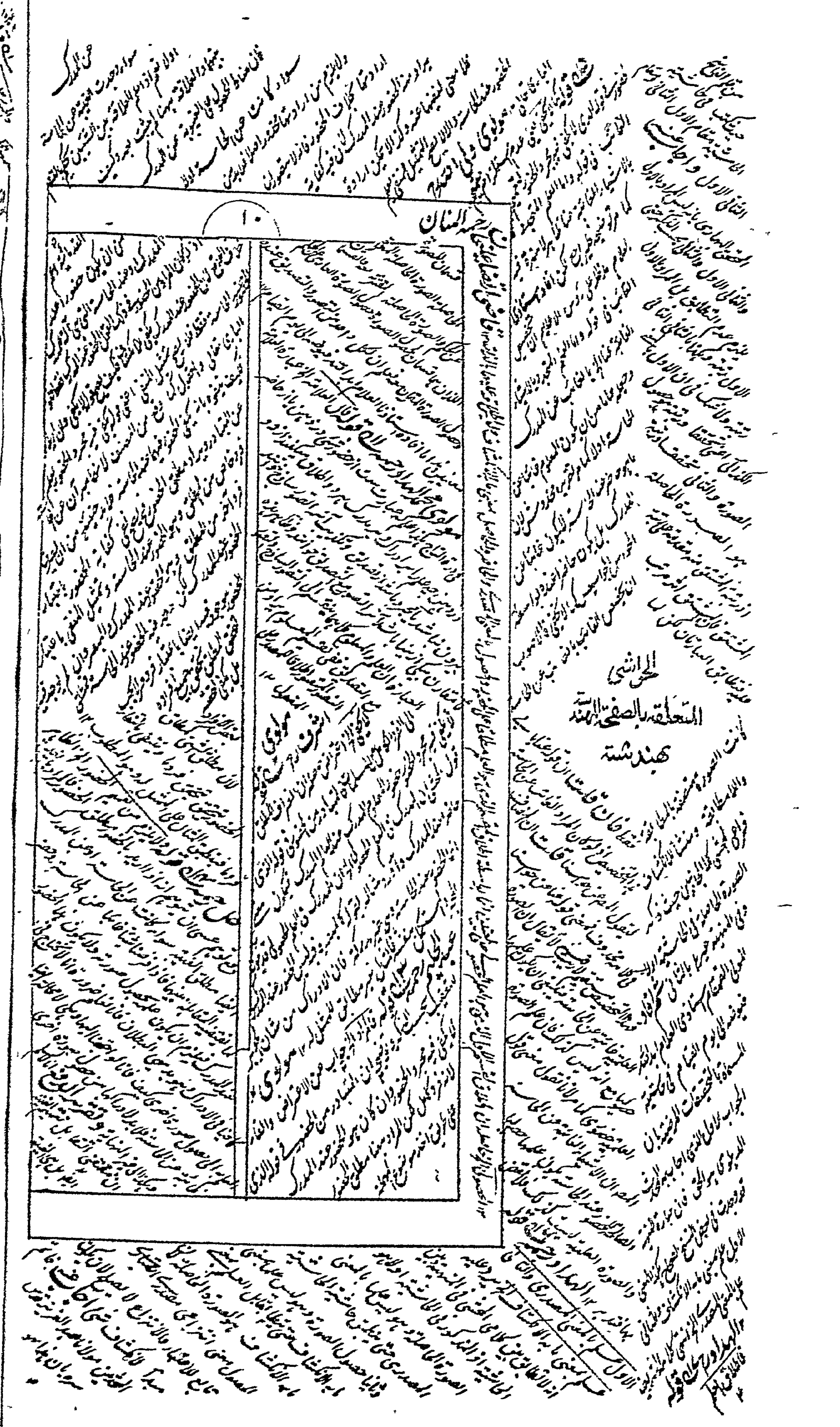
في قوله في ذلك واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة فلا يخفى منه

المعنى الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بمعنى ما به الانكشاف فاطلاق العلم

الحصولي على هذين المعنيين كاطلاق العلم المطلق على المعنى المصدري وما به الانكشاف

الدليل على ان المقسم هو العلم الحصولي

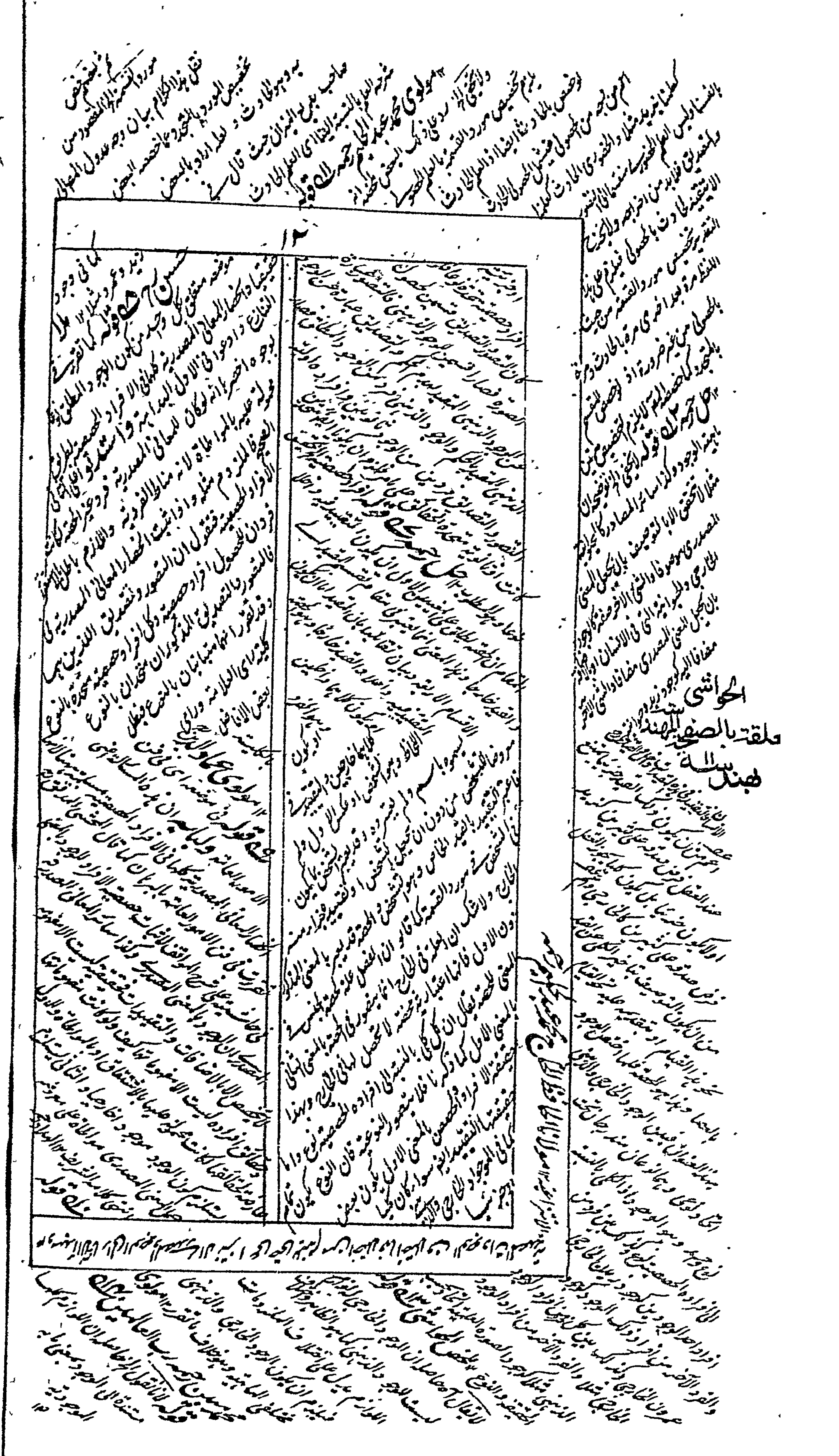




والجمهور على ان مورد القسمة هو المعنى الاول ومن الافاضل من ذهب
الى انه هو المعنى الثاني اقول على هذا التقدير يلزم ان يكون بين التصور و
التصديق اتحاد نوعي وهو خلاف التحقيق كما سيأتي ان شاء الله تعالى لان حصول الصورة
ليس الا الوجود الذهني والوجود حقيقة واحدة وافراده اوانه خصوصية
تقرر في موضعه ثم بعضهم خص مورد القسمة بالعلم الحادث ولا يخفى ان
تخصيص المورد بالعلم الحصولي على هذا التقدير ايضا لازم

لا يخفى على المتامل ان خصوصية الوجود وكذا سائر المعاني المصدرية
انما هي بالتوصيف والاضافة بان يعتبر التقييد داخلا والقيد خارجا
سواء كان التقييد بالقيد الجزئي كوجود زيد او كلي كالوجود الخارجي فبين
الوجود الخارجي والذهني اتحاد نوعي وكذا بين كل فرد من احد الوجودين
والفرد الاخر من الوجود الاخر لا يقال لكل من الوجودين لوازم لا يتحقق هي
في الاخر واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات لانا نقول تلك اللوازم
مستندة الى الوجود بمعنى الموجودية لا الى الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي منه ١٢

عند البعض
تخصيص مورد القسمة
بالعلم الحادث



اذ العلم الحادث اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى من

ضرورة قوله كعلم الباري تعالى ولا يخفى عليك ان العلم في العلم الحصولي

نفس المعلوم فيلزم على تقدير كون علم الواجب علما حصوليا عدم علمه تعالى

قبل وجود المعلوم واستكماله بالغير وزيادة صفة العلم عليه والتحقيق ان

للعلم ثلثة معان الاول المعنى المصدري والثاني مبدأ الانكشاف والثالث الحاضر عند

الذات المدركة اما الاول فهو امر اضافي انتزاعي واما الثاني فهو نفس المعنى الثالث

في الممكنات واما الثالث فهو في العلم الحصولي عين المعلوم

هذه الاستحالة واردة على تقدير حدوث الزمان وانتهائه في جانب الماضي

كما هو مذهب المحققين القائلين بحدوث العالم وغير واردة على تقدير قدم

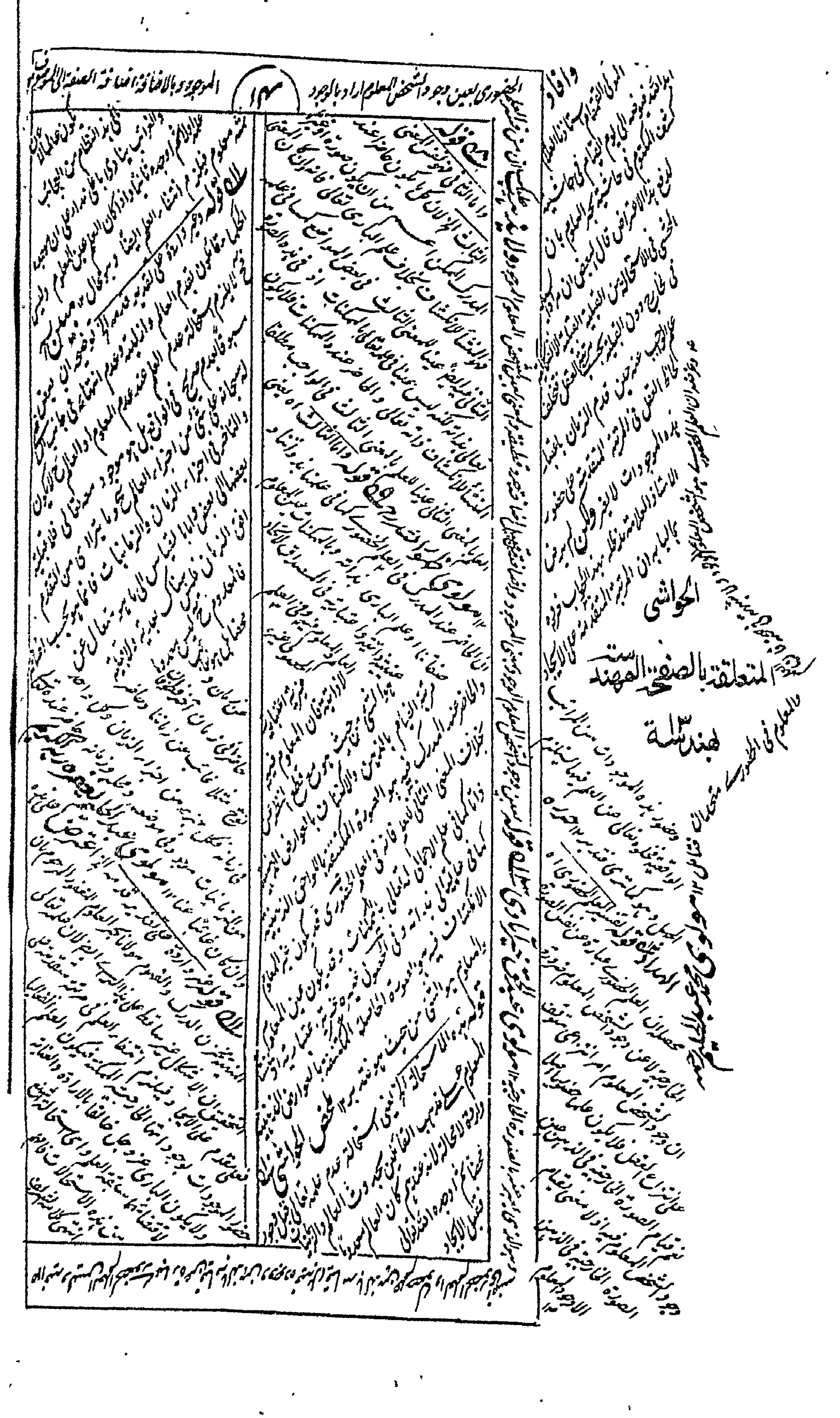
وعدم انتهائه في ذلك الجانب كما هو مذهب القائلين بقدم العالم

اذ المعدوم الزماني عندهم غائب في زمان وحاضر في زمان اخر وليس معدوما

مطلقا في جزء من الزمان وكل واحد من الزمانيات موجود في موضعه من الزمان وحاضر عنده

تعالى وانكان غائبا عنا منه تفسير العلم الحصولي بعين وجود الشيء المعلوم فاسد لان العلم

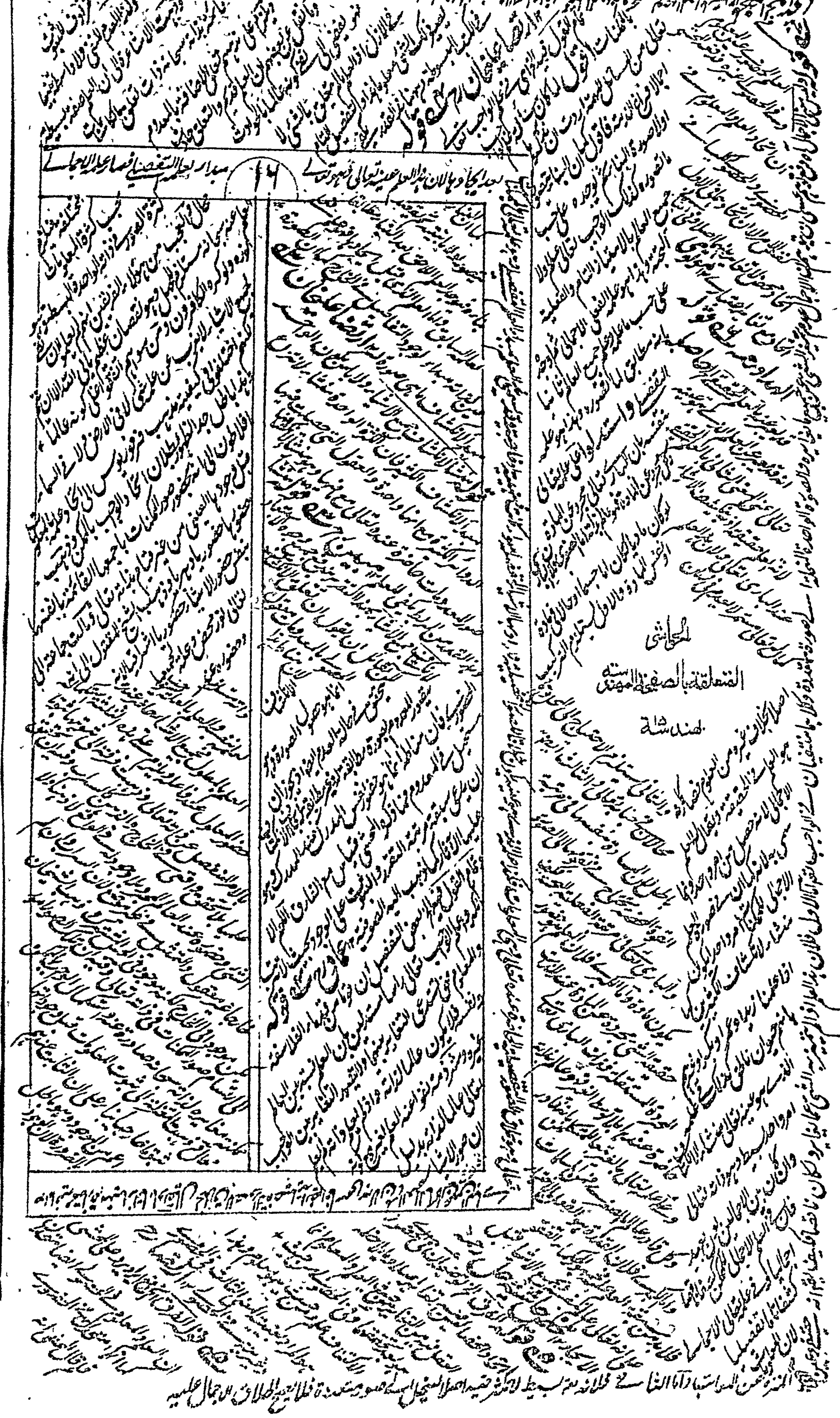
الحصولي ليس عين وجود الشيء المعلوم بل هو عين الصورة الحاصلة وهي قائمة بالذهن وهو الشخص المعلوم

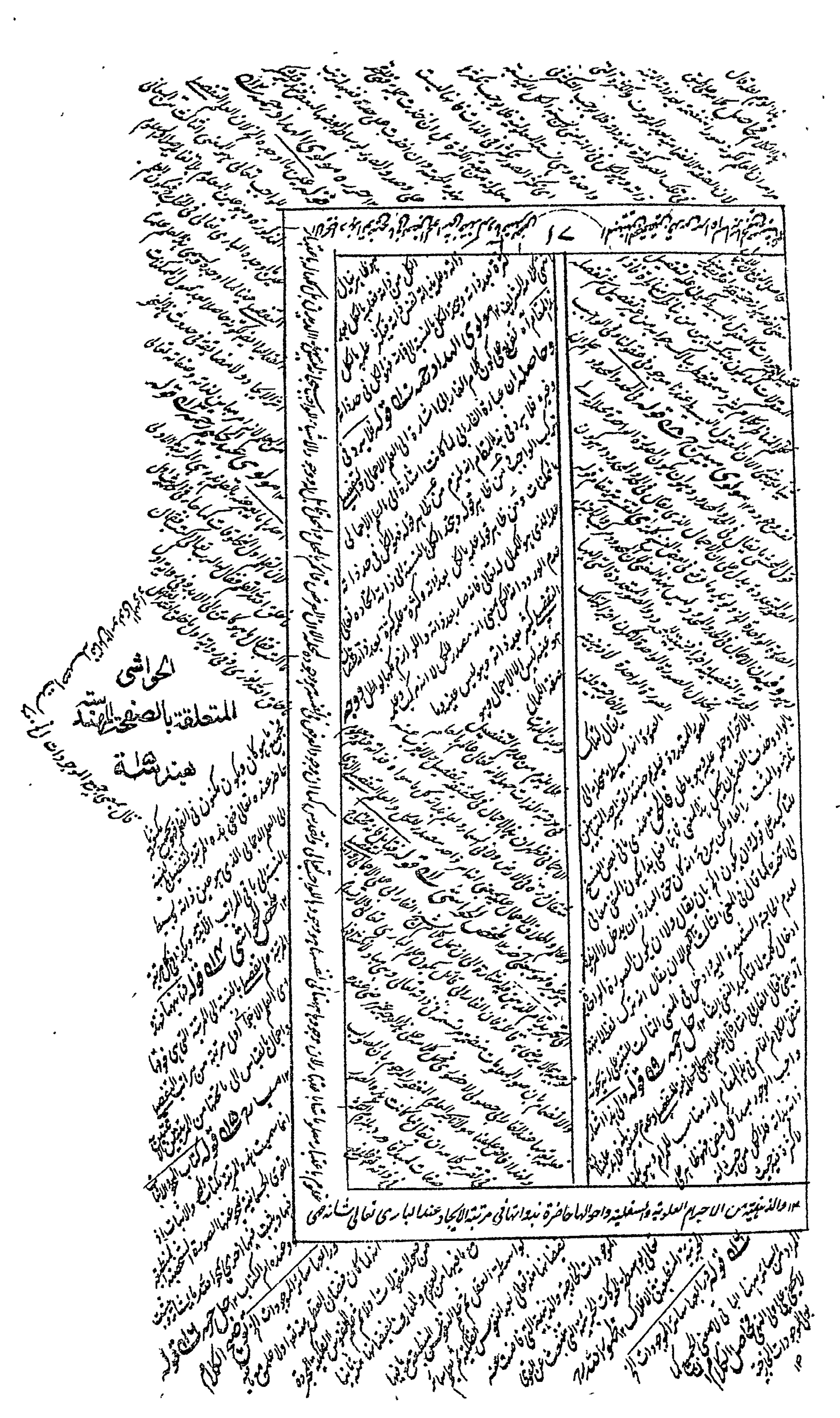


وفي العلم الحصولي غيره وقد تحقق في الواجب تعالى جميع تلك المعاني لكن ما هو عينه هو المعنى الثاني وهو
مبدأ الانكشاف جميع الاشياء عنده فهو كالصورة العلمية المتعلقة بجميع الاشياء فكما ان الصورة العلمية
منشأ الانكشاف لمن حصل له تلك الصورة والمدرك عنده منكشف سواء كان ذلك المدرك موجودا او
معدوما فكذا هذا النحو من العلم للواجب تعالى منشأ الانكشاف جميع الاشياء عنده وجميع الاشياء
معلوم له سواء كانت تلك الاشياء معدومة او موجودة وتمام القول فيه يقتضي بسطا في الكلام لا يسعه المقام

الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري واتحادهما في العلم الحصولي ان في الاول اتحادا محضا وفي الثاني
اتحادا مع تغاير اعتباري كما سيجيء بيانه في حاشية الحاشية ١٢ منه وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي والعلم الاجمالي الخلاق
للصور التفصيلية وليس معنى الاجمال ههنا ما يقال في الحد والمحدود اي كون الصورة الواحدة محللة الى صور متعددة ولا ما يقال
في غير ذلك اي عدم تميز الشيء عند العقل عن جميع ما يغايره بل معناه ههنا هو مثل ان يكون بينك وبين طرفك مناظرة فاذا تكلم
بكلام طويل خطر ببالك جوابه ثم تفصل شيئا بعد شيء الى هذا اشار الشيخ الفارابي قدس سره في الفصوص حيث قال علمه
بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه كثرة بعد ذاته ويتحد الكل بالنسبة الى ذاته فهو الكل في وحدة فلا اثر في هذا المقام انه يلزم
على ما ذكر تركب الواجب واتحاده بالممكنات ونقصان علمه تعالى عن ذلك علوا كبيرا فتامل فانه يحتاج الى تجريد تام للذهن ١٢ منه

اعلم ان العلم التفصيلي للواجب سبحانه عين ما وجد في الخارج ومراتبه اربع احدها ما يعبر عنه بالقلم والنور والعقل في الشرع وبالعقل
الكل عند الصوفية وبالعقول عند الحكماء فالقلم حاضر عنده تعالى مع ما يكون فيه وثانيها ما يعبر عنه في الشرع باللوح المحفوظ وبالنفس الكلي
عند الصوفية وبالنفوس الفلكية المجردة عند الحكماء فاللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثالثها ما يعبر عنه بكتاب المحو
والاثبات في الشرع وهو القوى الجسمانية التي ينتقش فيها صور الجزئيات المادية والقوة المنطبعة في الاجسام العلوية فهذه القوى
مع ما فيها من النقوش المنطبعة حاضرة عنده تعالى ورابعها سائر الموجودات الخارجية والذهنية الحاضرة عنده تعالى ١٢ منه





الحواشي المتعلقة بالصفحة ١٣ هيئة شهلة

١٢ والذي هيئة من الاجسام العلوية والسفلية واحوالها حاضرة نبدوانها في مرتبة الايجاد عند الباري تعالى شانه هي

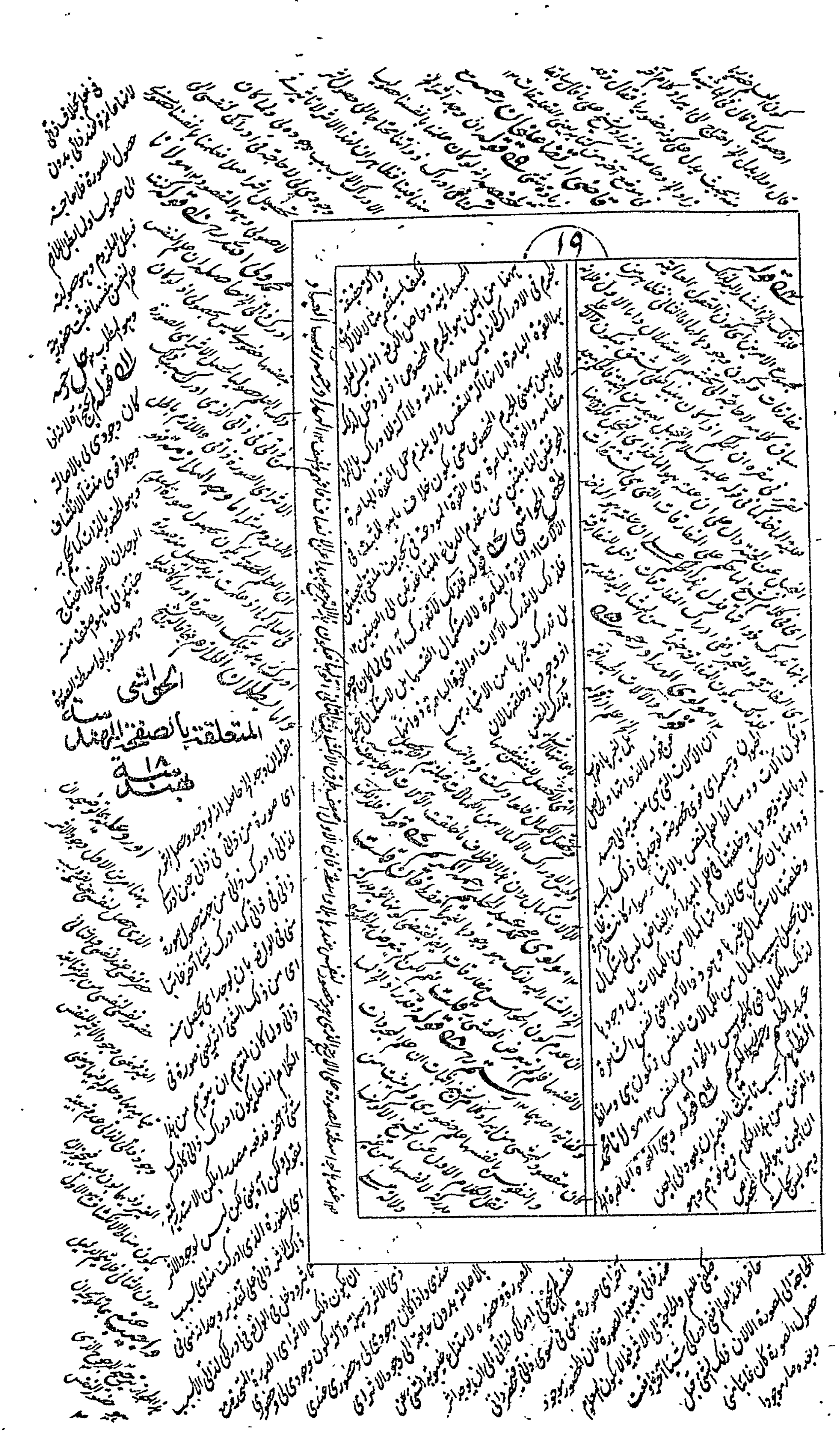
وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا ولا لم ينحصر العلم في التصور والتصديق

اذ التصور حصول صورة الشيء في العقل

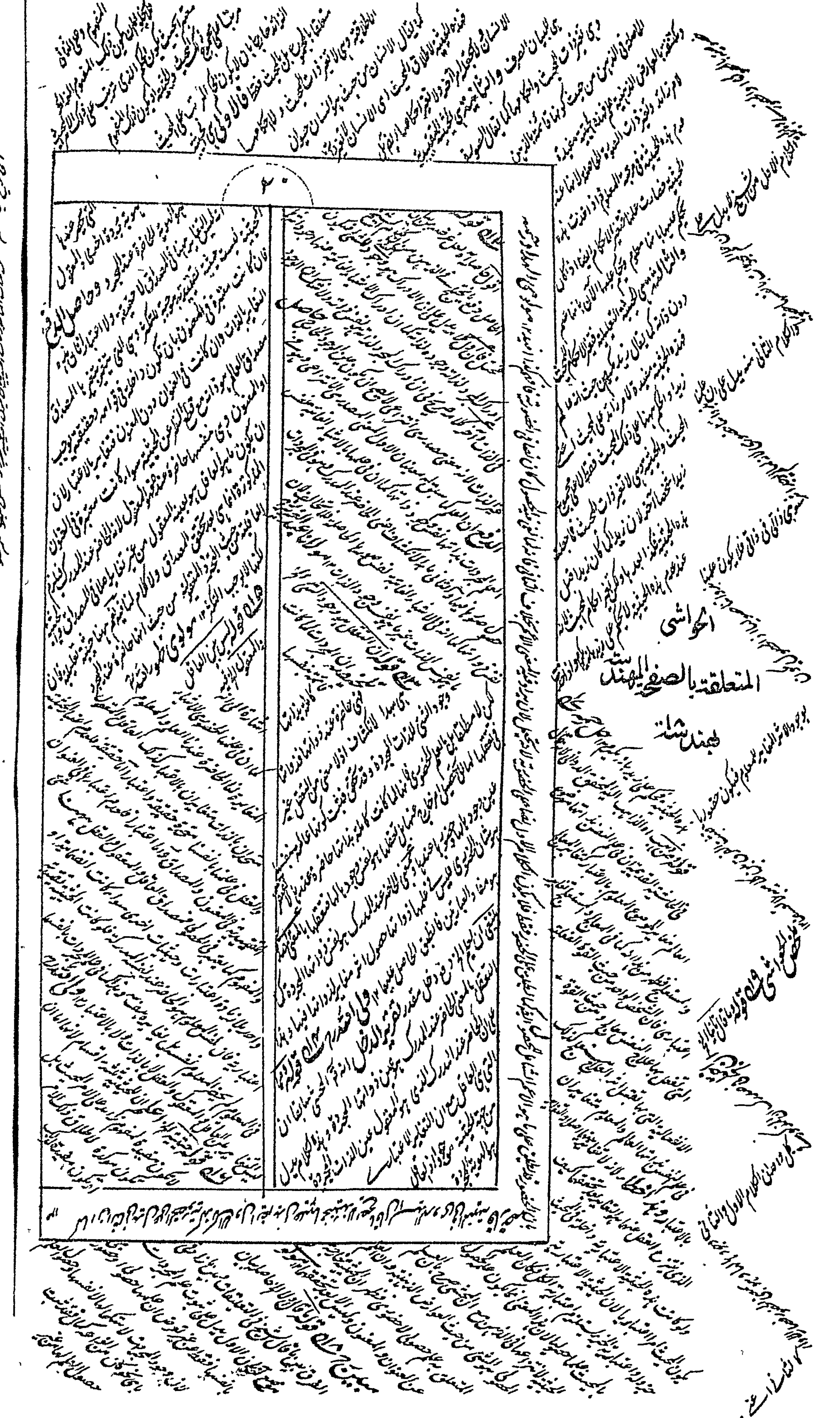
قوله وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا آه قال الشيخ في التعليقات في بيان ذلك الاشياء اما ان يكون وجودها لها او وجودها لغيرها فالمفارقات وجودها لها فلذلك تدرك ذواتها والنفس وجودها لها فلذلك تشعر بذاتها وتدركها والآلات الجسدانية وجودها لا لذواتها كالعين مثلا بل لغيرها هي القوة الباصرة فلذلك لا تدرك ذاتها وليس كذلك النفس وقد زاد عليه في موضع آخر وقال ان وجدت اثرا من ذاتي في ذاتي كنت ادركت ذاتي كما ادركت شيئا آخر بان يوجد منه اثر في ذاتي ولكن ليس لوجود الاثر الذي يكون منه في ذاتي تاثير في ادراكي لذاتي الا بسبب وجوده لي واذا كان وجودي لي لم يحتج في ادراكي الذاتي الى ان يوجد اثر آخر في سوى ذاتي اقول حاصله ان التعقل هو وجود الشيء وحصوله للذات المجردة فالمجردات لما كان وجودها لانفسها يكون تعقلها ايضا بذواتها فتعقلها بالمعنى المصدري هو عين وجودها لها وتعقلها بالمعنى الحاصل عند المدرك هو عين ذواتها المجردة ثم ينبغي ان يعلم ان ليس بين العاقل والمعقول تغاير لا حقيقة ولا اعتبارا اذ ليس حيثية تقييدية موجبة للتكثر ومن ذهب الى ذلك فقد اخطأ كيف والذات المتحد مع الحيثية امر اعتباري يعتبرها العقل

فاقال ولا يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير تعرض لكونه حصوليا او حضوريا فان تاثير يدل على ان علمنا بانفسنا علم حضوري

مثال للعلم الحضوري

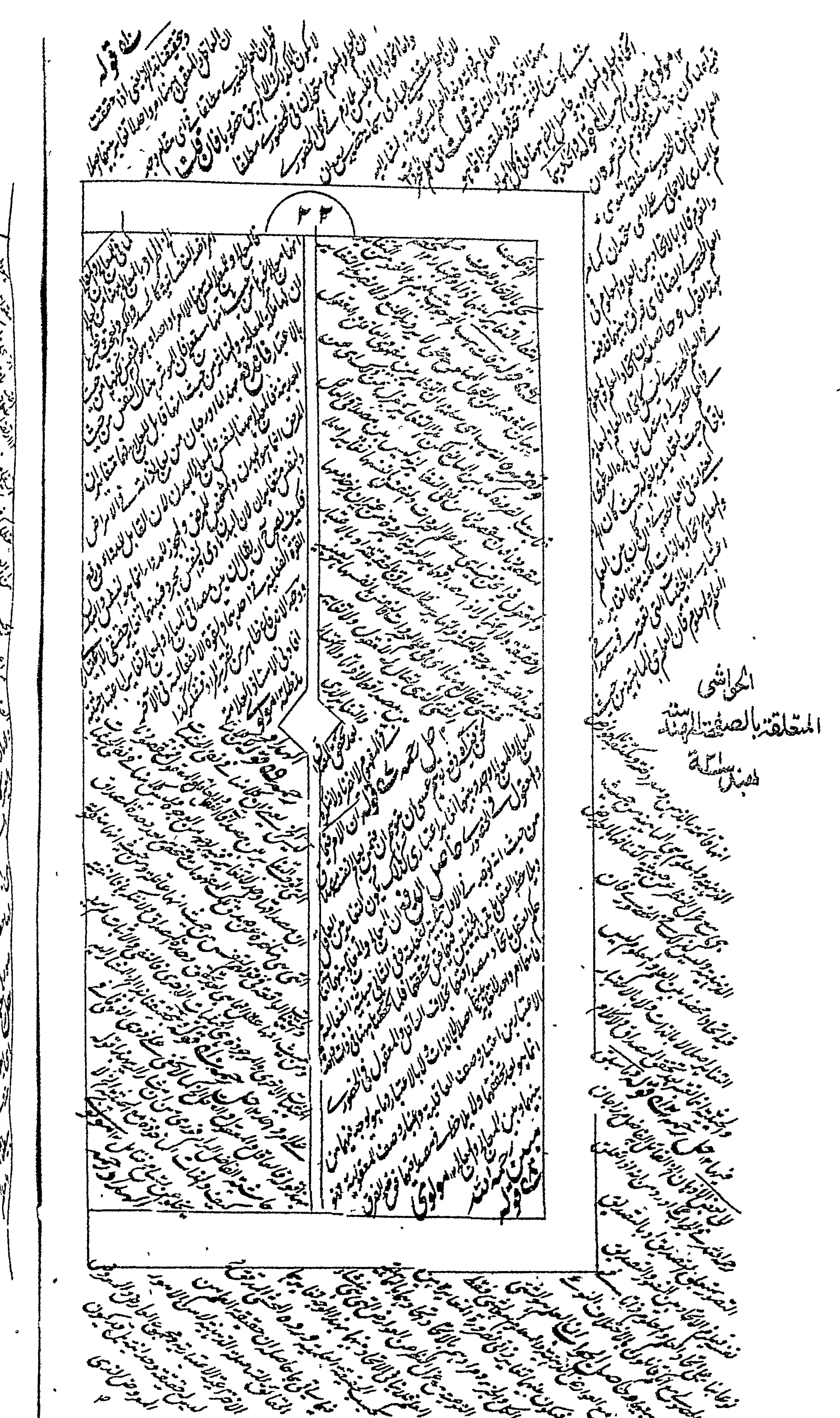


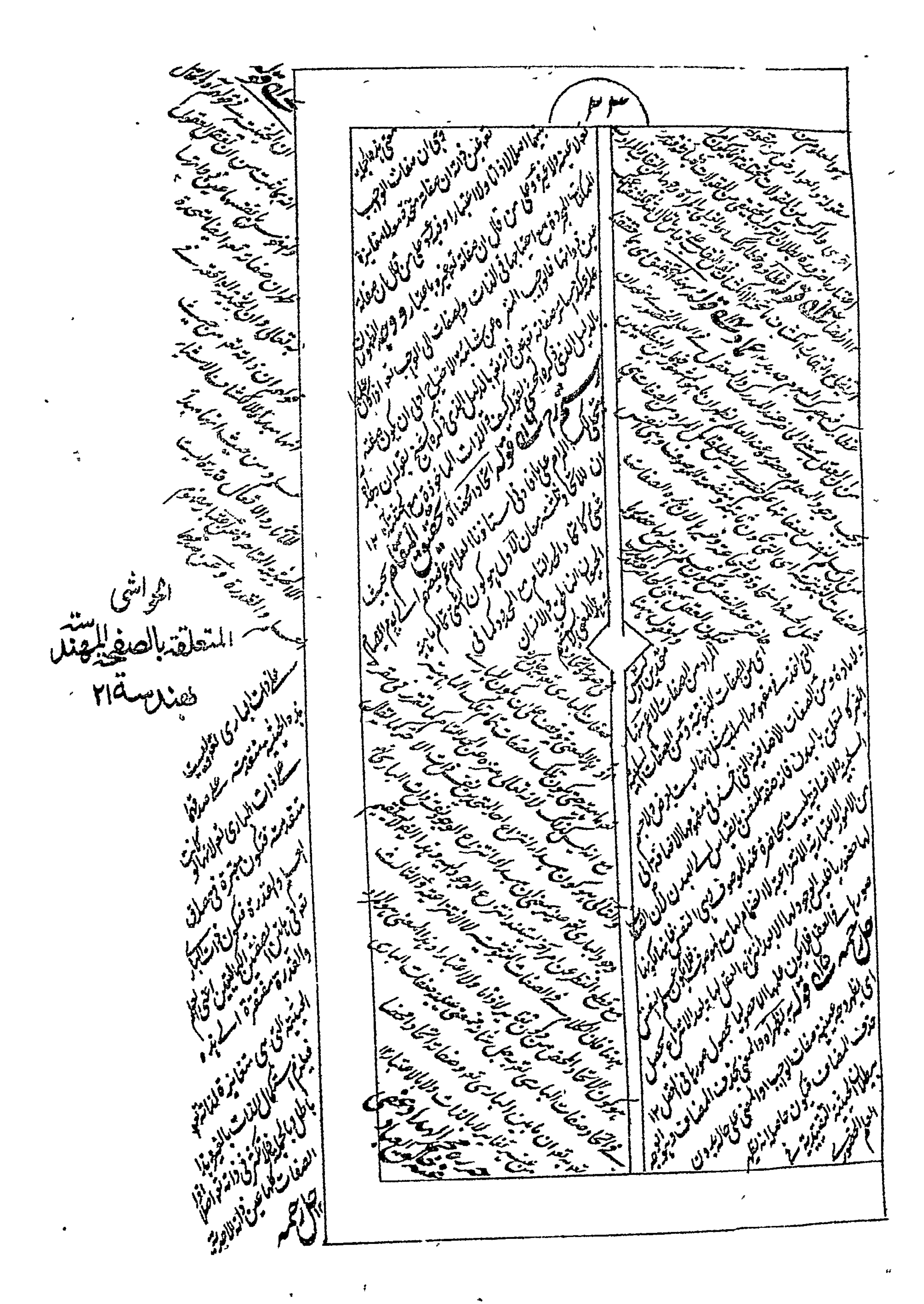
الحواشي المتعلقة بالصفحة ١٨



والعلم المتعلق بها علم حصولي فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام

توضيحه ان الذات المجردة المأخوذة مع الحيثية موجودة في الذهن وليست موجودة في الخارج وهذا ظاهر فيكون العلم
بتلك الذات المجردة علما حصوليا اذ حينئذ العلم بها لا يكون الا بحصولها في الذهن باعتبارها مع تلك الحيثية فان قلت العاقل
هو الهوية المجردة الحاضرة عندها الهوية المجردة والمعقول هو الهوية المجردة الحاضرة عند الهوية المجردة فيجب التغاير بينهما
بالضرورة ولو بوجه ما قلت هب ان التغاير بين مفهوميهما ثابت بالضرورة لكنه بمعزل عن ذلك والمقصود ان مصداق العاقل والمعقول
فيما نحن فيه هو الهوية المجردة من غير ان يؤخذ معها حيثية تقييدية موجبة للتكثر اي ما يقال له العاقل ههنا هو بعينه ما يقال له المعقول
وان الامر فيما نحن فيه ليس كما في المعالج والمعالج حيث يؤخذ في الاول حيثية القوة الفعلية وفي الثاني حيثية القوة الانفعالية فالعاقل والمعقول
والعقل بمعنى الحاضر عند الذات المجردة ههنا امر واحد وليس بينها تغاير اصلا ولو بالاعتبار نعم يصح ان يقال ان تلك الهوية المجردة من حيث
انها عاقلة اي مع وصف العاقلية مغايرة لها من حيث انها معقولة اي مع وصف المعقولية لكن كلامنا ليس فيه وفي تحقيقنا
هذا ظهر ان اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري مطلقا واتحادهما ليس كاتحادهما في العلم الحصولي حيث كان العلم فيه الماهية
من حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية والمعلوم هي مع قطع النظر عن تلك الحيثية وما سبق الى بعض الاذهان ان العلم في
الحصولي مجموع العارض والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط فليس بشيء كما سينكشف لك عن غطائه ان شاء الله تعالى وهذا
التحقيق ظهر ان ما اشتهر عندهم ان علم النفس بصفاتها علم حضوري ليس على الاطلاق بل المراد من الصفات الصفات الثبوتية دون
الاعم منها ومن الصفات السلبية والاضافية ويظهر ايضا ان عينية صفاته تعالى معناها هناك الاتحاد محضا وان الحيثية في قولهم
ذاته تعالى من حيث انها مبدأ الانكشاف علم ومن حيث انها مبدأ الآثار قدرة هي الحيثية المتأخرة عن اعتبار مفهوم العلم والقدرة
لا الحيثية المتقدمة على صدقهما حتى يثبت الكثرة فيه هذا ما حصل لي في هذا المقام بعون الملك العلام ١٢ منه

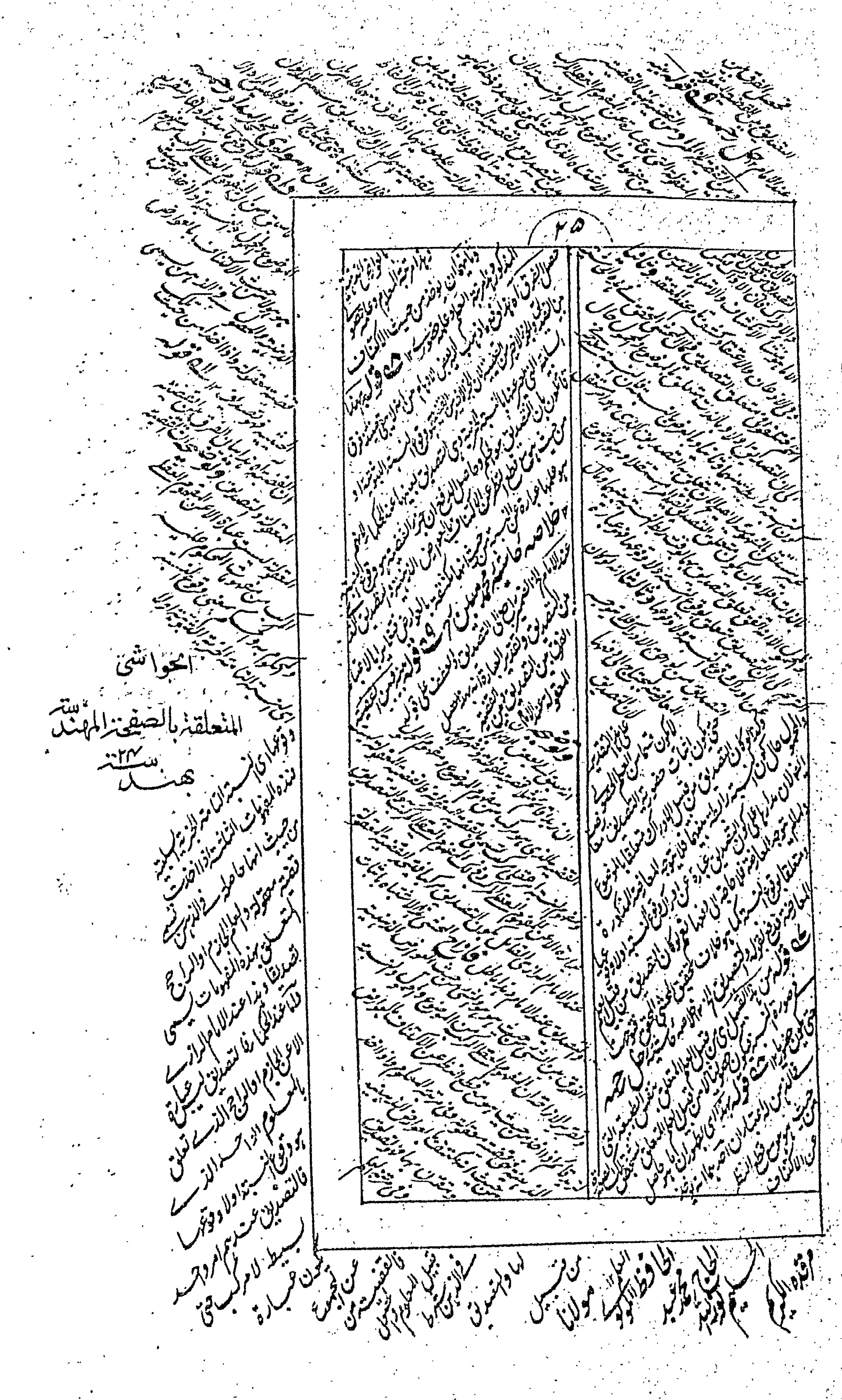



٢٣
الحواشي

قوله والتصديق يستدعي الخ لا يقال التصديق هو ادراك
وقوع النسبة ولا شك ان وقوع النسبة من الصور
الذهنية لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصورة
الذهنية علم حضوري والا لزم اجتماع المثلين بل الامثال
لانا نقول العلم المتعلق بالصورة الذهنية من حيث انها
صورة ذهنية ومكتنفة بالعوارض الذهنية علم حضوري
واما العلم المتعلق بنفسها مع قطع النظر عن تلك الحيثية
فعلم حصولي والتصديق على تقدير كونه علما ومتعلقا
بالنسبة من هذا القبيل فهذا حاصل الفرق بين التصديق و
بين الجزء الاخير من القضية عند الاوائل وبينه وبين القضية عند
الامام فما وقع في الحواشي الشريفية على شرح الشمسية ان القضية
المعقولة هو المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع
النسبة او لا وقوعها فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن
تسمى قضية والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام واما عند الاوائل

تتمة

الدليل على كون المقسم علما حصوليا



الحواشي

المتعلقة بالصفي المهندس

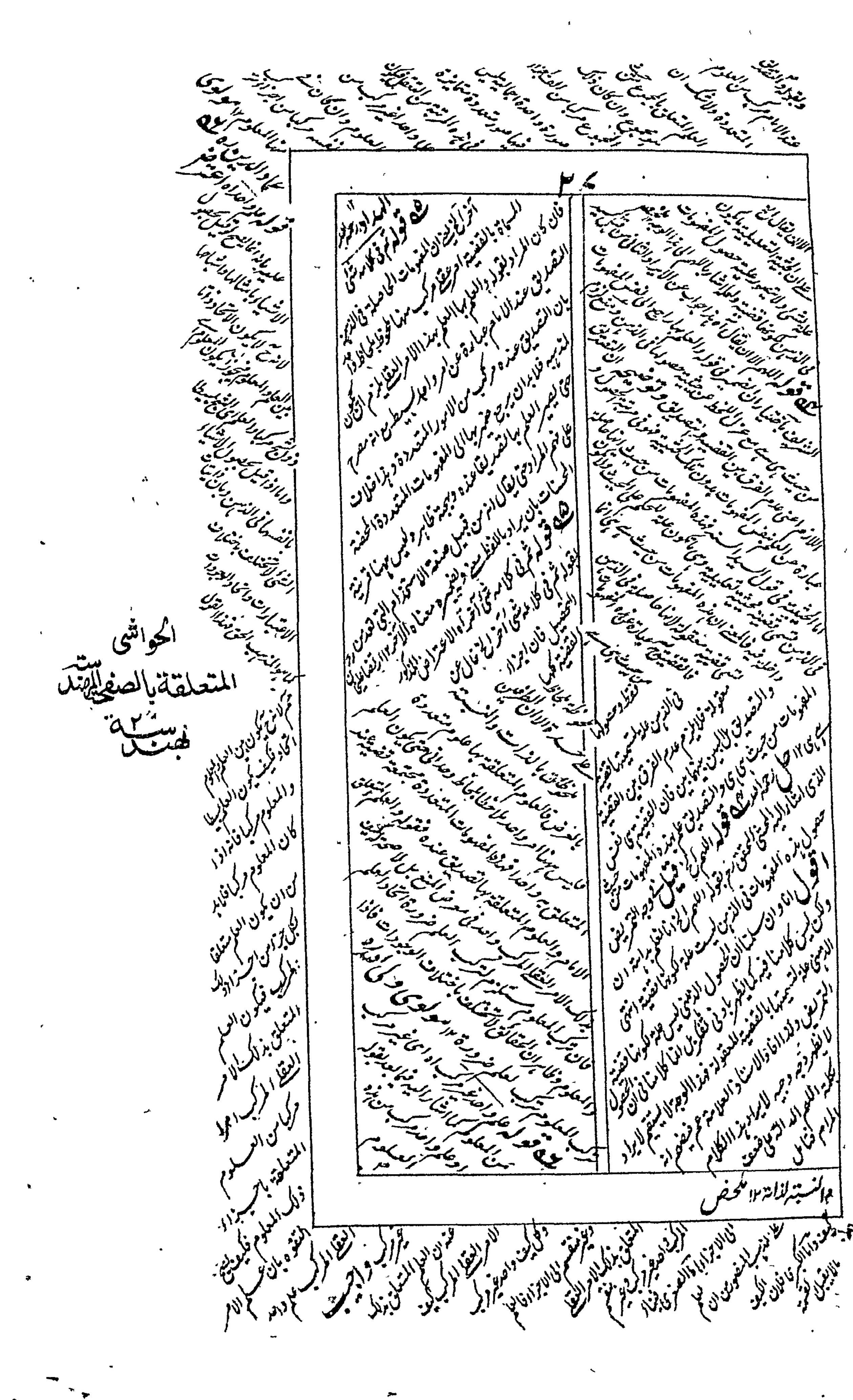
سنة ٢٣ هند

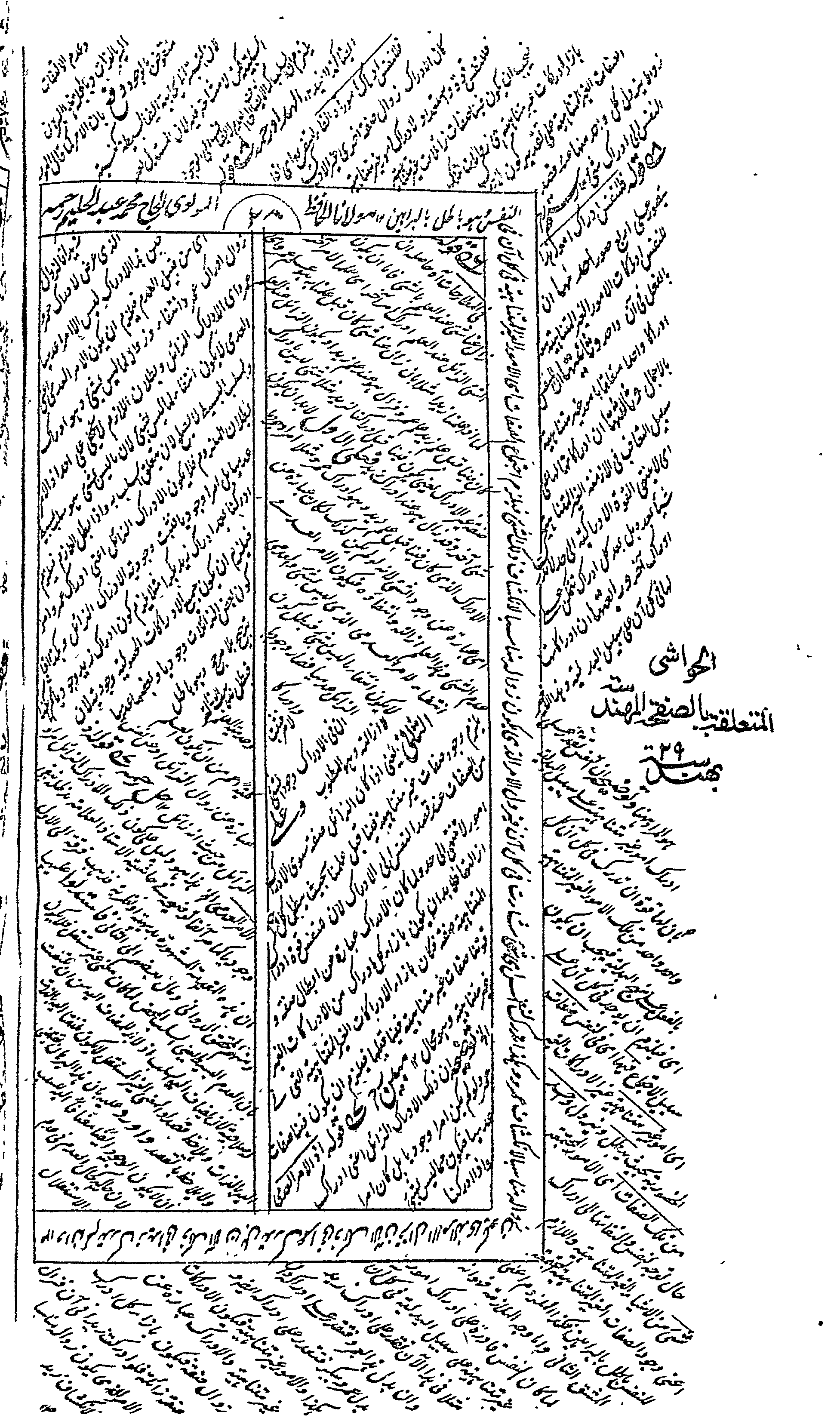
قوله اي النسبة التامة الخبرية المسماة
بهذه العنوانات الثلثة اذا اخذت
من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى
تصديقا

فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة اولا وقوعها ليس كما ينبغي فتأمل

وذلك لما عرفت من ان هذه المفهومات من حيث انها حاصلة
في الذهن ليست بقضية بل علمها بها مع انه ان اريد ان العلم
بتلك المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن تصديق فلا نم
ليس كذلك لان العلم بها من تلك الحيثية علم حضوري والتصديق
علم حصولي وان اراد ان العلم بها بدون تلك الحيثية تصديق
فعلى تفسيره القضية يلزم عدم الفرق بينها وبين التصديق
اللهم الا ان يقال المراد بالحيثية ههنا هو الحيثية التعليلية
دون التقييدية ثم في كلامه شيء آخر هو ان المراد بالمفهومات
في قوله فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى
قضية هو الامر العقلي المركب منها وفي قوله العلم بها يسمى تصديقا
نفس تلك المفهومات المتعددة لان العلم المتعلق بذلك الامر العقلي
المركب علم واحد غير مركب والعلم المتعلق بتلك المفهومات من حيث
انها متعددة علوم متعددة او علم واحد مركب من هذه العلوم
والتصديق عند الامام علم مركب من العلوم المتعددة لا علم واحد بسيط

الايراد على السيد الشريف بعدم تفرقته بين التصديق والجزء الاخير من القضية


الحواشي
المتعلقة بالصفحة



المولوي الحاج محمد عبد الحليم رحمه

الحواشي المتعلقة بالصفحة ٢٦

قوله العلم الحصولي لا يكون بحصول الصورة واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلا بد ان يكون بحصول صورها فينا اذ حالة العلم ان لم يحصل لنا ولا زال عنا امر فاستوى حال العلم وما قبله وهو محال اذ لا بد الى امر الزائل عند العلم او غير الزائل عند العلم بذلك

قوله والعلم الحضوري ليس بحصول الصورة اه فان قلت قد وقع عن كثير من المحققين ان في تفسير التصور بحصول صورة الشيء في العقل تسامحا والمراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وهي اعم من ان يكون غير المعلوم وهو في العلم الحصولي او عينه وهو في العلم الحضوري قلت من البين ان الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية مع المحكي عنه محال والتغاير الاعتباري لا ينفع ههنا فتدبر فان الحق احق بالاتباع

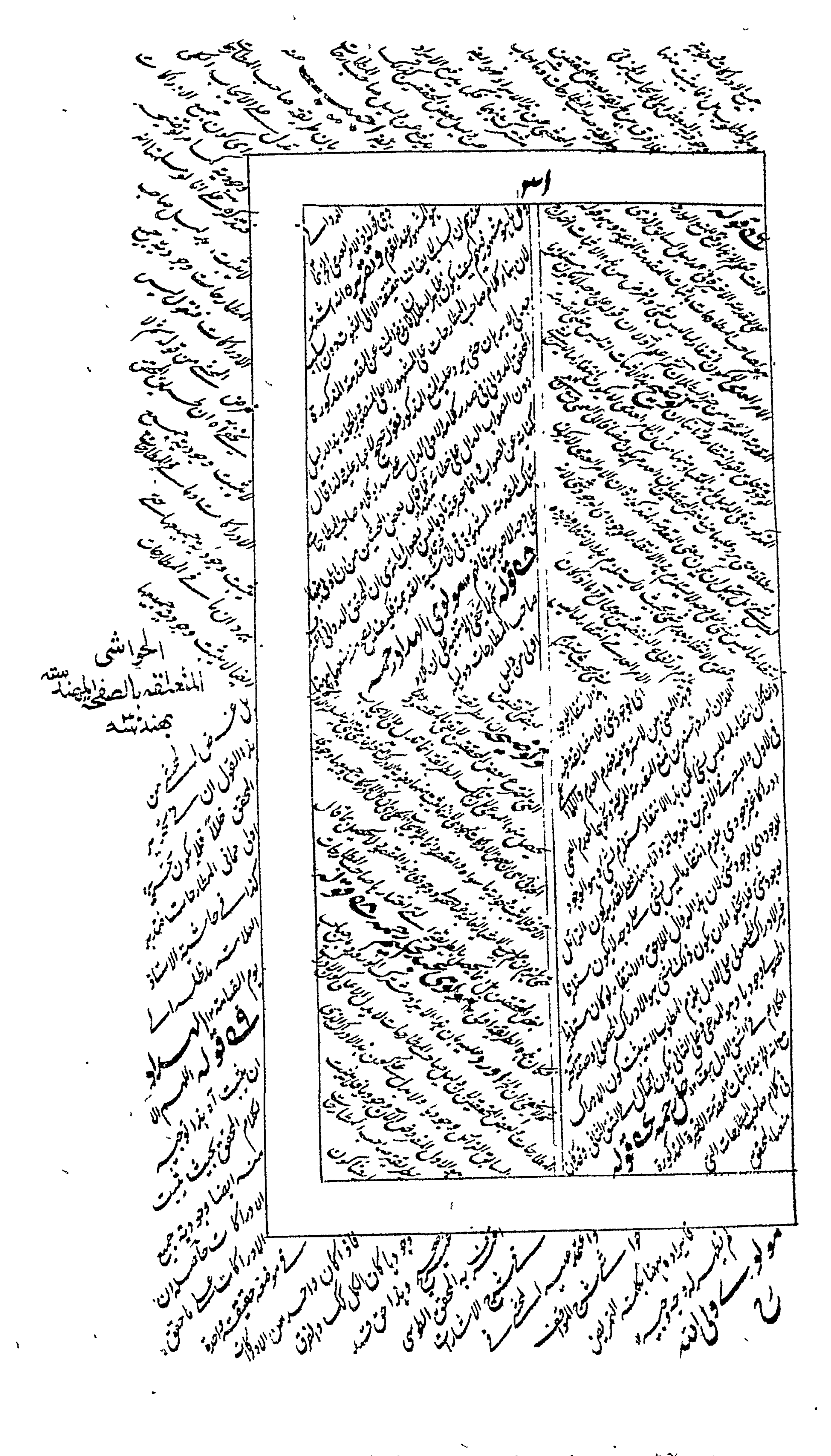
قوله ان زال امر اه في المطارحات ان زال عنا شيء فاما ان يكون ذلك الشيء ادراك او امرا اخر او صفة غير الادراك وعلى الاول فيكون ذلك الادراك امرا وجوديا اذ الامر العدمي لا يكون انتفاء ما ليس بشيء وعلى الثاني فللنفس ادراك امور لا تنتهي الى حد

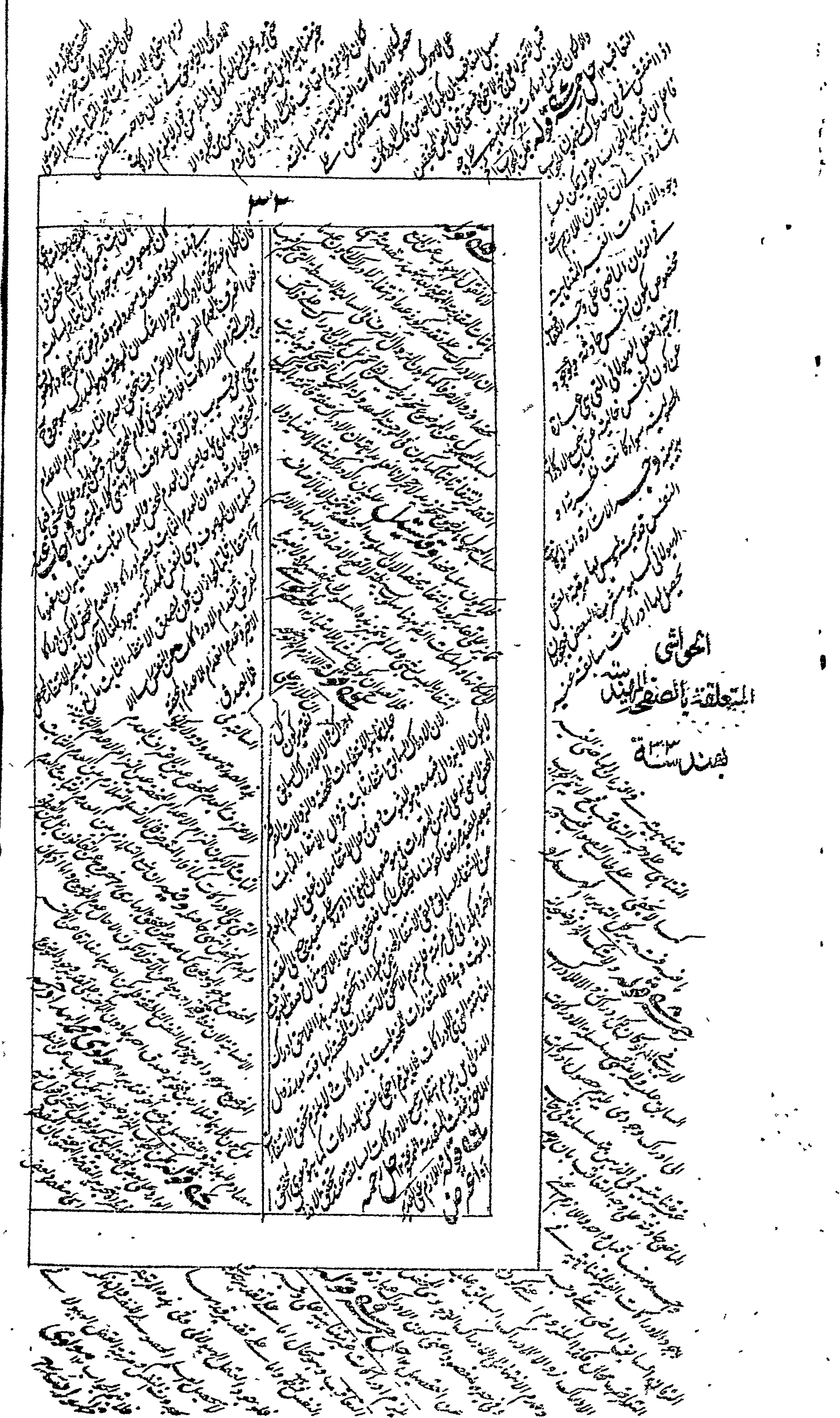
وذلك لان التغاير المعتبر في العلم الحضوري معلومه هو التغاير المتاخر عن صدقهما على ما عرفت والمفهوم من الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل هو التغاير المتقدم على الصدق كما لا يخفى على من له ادنى مسكة منه ١٢

فيجب ان يكون فيها صفات غير متناهية يبطل واحد منها عند قصد النفس
الى ادراك شيء اخر قال بعض المحققين الاولى في الشق الاول ان يقال
فتنتهي الى ادراك وجودي والا لكان للنفس ادراكات غير متناهية ويكون
كل منها انتفاء ادراك اخر حاصل قبله

وهو مولانا جلال الدين الدواني اورده في شرح هياكل الانوار منه ١٢
قد نقل عنه في وجه الاولوية ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق ممنوع بل ظاهرة
البطلان على ان في هذا الطرد قالوا لا يخفى [illegible] فيها وانت تعلم ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق
يحتمل ان يكون معناها ان العدم ليس انتفاء ما ليس بشيء على وجه لا يكون مستلزما
للوجود وذلك بين لا سترة فيه فعدم العدم واللاعمى ونحوهما وان كان انتفاء لما ليس بشيء
لكنه مستلزم لشيء مع انه قد اشتهر ان السلب حقيقة لا يتعلق الا بالثبوت فظاهر ان ذلك
ليس بظاهر البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التي اختارها لا تفي بالمقصود لانها تدل على الايجاب
الجزئي اي وجودية بعض الادراكات والمقصود الايجاب الكلي اي وجودية جميعها اللهم الا
ان يثبت توافق الادراكات في الوجودية والعدمية ١٢ منه رحمه الله

في حالة العلم بشيء حصول شيء لا زوال شيء




٣٣
الحواشي
المتعلقة بالصفحة
٣٣

اقول فيه نظر اذ على هذا الشق لا يلزم ان يكون ادراكات غير متناهية بل اعدام ادراكات غير متناهية اذ على هذا التقدير كل ادراك زوال للادراك السابق عليه فيكون جميع تلك الادراكات منتفيا فالاولى في هذا الشق ان يقال فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة عند تحقق الادراك اللاحق لا يقال الادراكات على هذا التقدير ليس الا اعدام الادراكات فلا يلزم ان يكون جميع الادراكات السابقة منتفيا لانا نقول الادراك على تقدير كونه انتفاء لا يكون انتفاء محضا بل يكون انتفاء ثابتا ضرورة ان الادراك صفة قائمة بالمدرك فاللازم على تقدير كون كل ادراك زوالا للادراك السابق عليه هو الانتفاءات السابقة المحضة لا الانتفاءات الثابتة فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة هذا ويمكن الجواب عنه بان المقصود ليس لزوم اجتماع الادراكات الغير المتناهية بل لزوم تعاقبها ولا شك انه على تقدير ان يكون كل ادراك زوالا للادراك السابق عليه يلزم ادراكات غير متناهية على وجه التعاقب

قوله فالاولى الخ اما قال المحشي فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز حمل كلام بعض المحققين على المعنى الصحيح وهو ان هذا المعنى فالحاصل ان للنفس ادراكات غير متناهية من حيث الانتفاء والنفي

زوال الشئ ليس لامر مع اللاحق المتاخر عن تحققه ثم قال هذا المحقق

ان كان الادراك انتفاء لادراك آخر حاصل قبله كالادراك الذي تحققه

ان كان انتفاء الادراك السابق عليه كان انتفاء لانتفاء الادراك السابق

عليه بمرتبتين الذي كان هذا الادراك انتفاء له وانتفاء انتفاء الشئ

يستلزم تحقق ذلك الشئ فتحقق الادراك المنتفي فيستلزم

الادراك الثالث للادراك المفروض الاول وهكذا يستلزم

كل ادراك للادراك السابق عليه بالمراتب الشفعي اعني

الواقع في المراتب الوتر منها اما يسبقه بمرتبتين او ثلثة

الدليل على ابطال كون العلم مزوالا

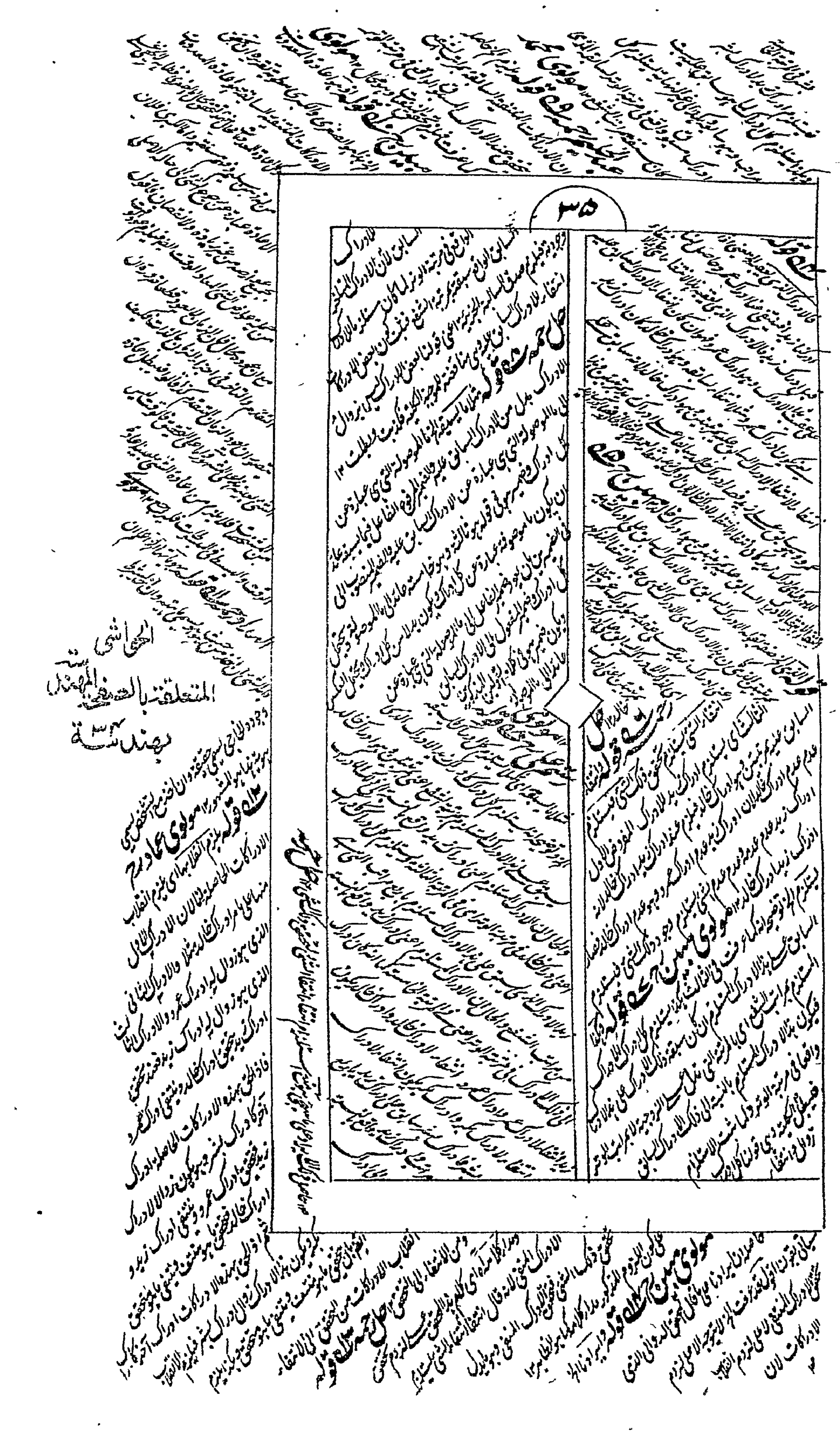
حاصل ما ذكره انه يلزم على هذا التقدير تحقق الادراكات المنتفية اي الادراكات التي

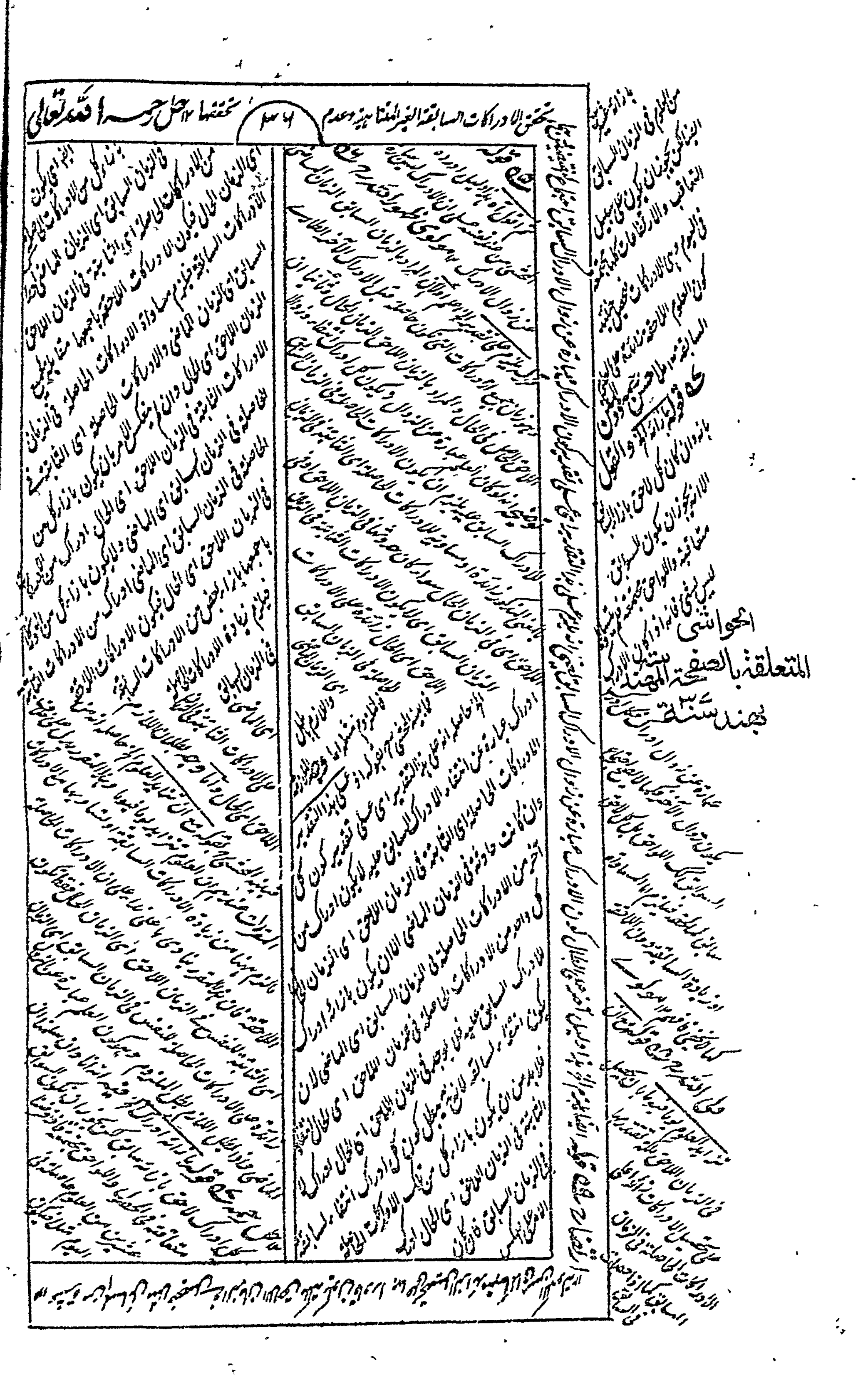
انتفت هي بانها اولا وهو محال اذ هو اعادة المعدوم وما هو [illegible] ايضا انه على

هذا التقدير اذا لحق بتلك الادراكات ادراك آخر يلزم انقلابها بان يتحقق ما هو منتف

وينتفي ما هو متحقق ثم اذا لحق بتلك الادراكات ادراك آخر يلزم انقلابها كذلك

ومدار كلامه على لزوم تحقق الادراكات المنتفية وايرادنا ما بيننا انما يتوجه عليه منه





تحقيق الادراكات السابقة الغير المتناهية بعدم
الحواشي
المتعلقة بالصفحة المهندسة

وما يسبقه باربع مراتب و هو خامسة وهكذا **اقول** قد عرفت

ان الادراك على تقدير كونه انتفاء لا يكون محض الانتفاء على طريق

السلب البسيط بل يكون انتفاء ثابتا على طريق السلب العدولي

لان الادراك صفة قائمة بالمدرك والسلب البسيط ليس صفة

لشئ والانتفاء الثاني في انتفاء انتفاء الشئ على هذا التقدير ادراك

فانتفاء انتفاء الشئ يكون بمعنى انتفاء الانتفاء الثابت للشئ ولا

شك انه حينئذ لا يستلزم تحقق الشئ بل هو اعم من تحقق

الشئ و محض انتفائه لانه حينئذ يكون في قوة السالبة المعدولة

والسالبة المعدولة اعم من السالبة البسيطة والموجبة المحصلة

ثم **اقول** يلزم على تقدير كون كل ادراك انتفاء للادراك السابق عليه ان

يكون الادراكات الحاصلة في الزمان السابق زائدا و مساويا للادراكات

الحاصلة في الزمان اللاحق اذ على هذا التقدير ليس ادراك من الادراكات

الحاصلة في الزمان اللاحق الا ما بازائه ادراك من الادراكات الحاصلة في

الزمان السابق مع ان تزائد العلوم يوما فيوما يدل على خلافه وايضا يلزم

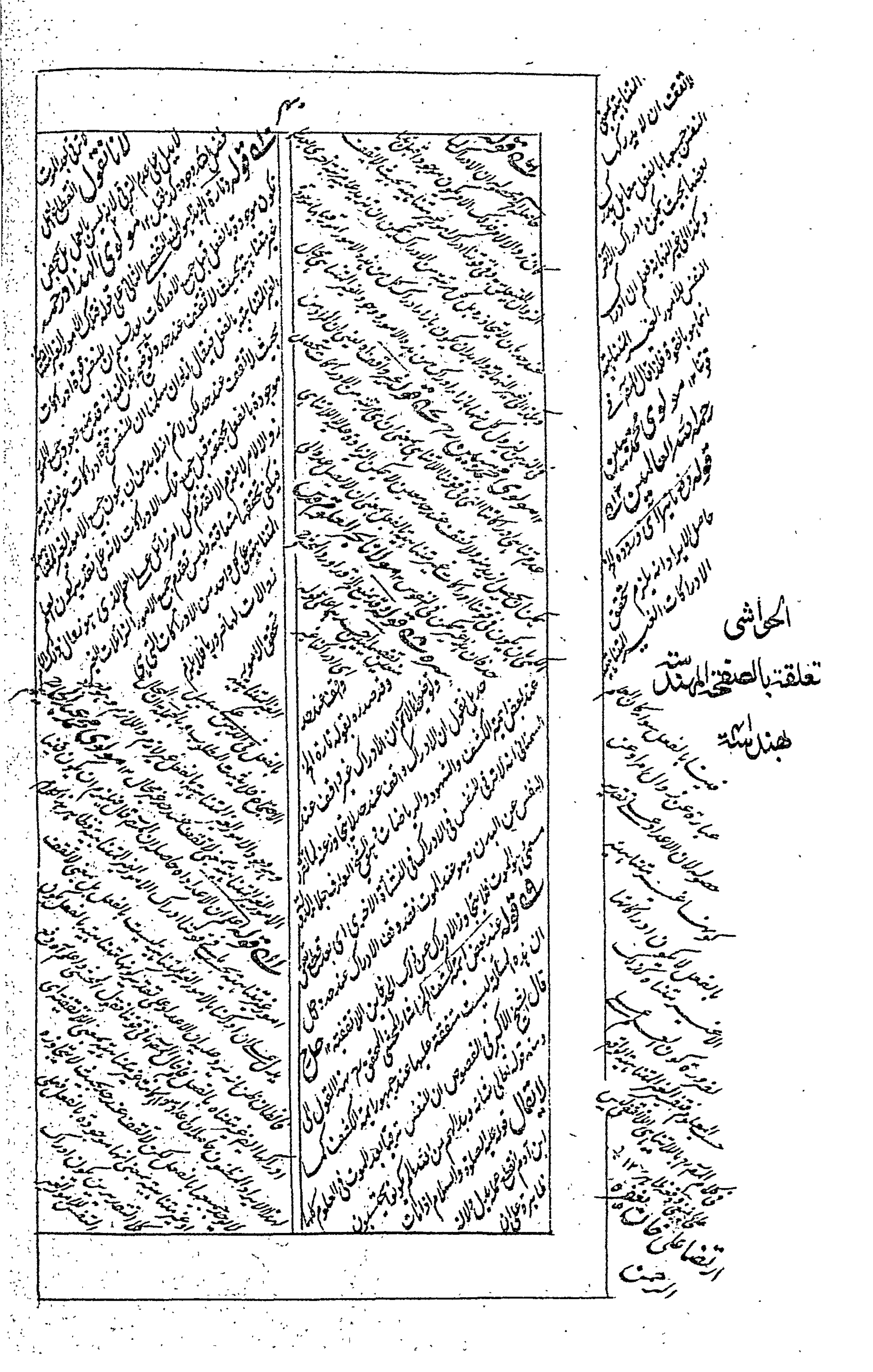
الدليل على ان العلم حصولي لا زوال

على هذا التقدير اجتماع النقيضين لانه لما كان في قوة النفس ادراكات
غير متناهية كما ذكره في الشق الثاني وكان الادراك او الصفة هو
ادراك آخر يلزم ان يتحقق فينا صفات غير متناهية هي ادراكات
غير متناهية ولما كان كل ادراك زوالا للادراك السابق عليه يلزم
ان لا يتحقق شيء منها والمصنف لم يرد بالشيء الزائل الا الادراكات
وصفة غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان الامور الغير
المتناهية بحسب ما في قوتنا من الادراكات الغير المتناهية تلزم على تقدير
ان يكون الادراك زوال الامر سواء كان ذلك الامر الزائل ادراكا او صفة
قوله والا لكان العلم الخ وذلك لان الزائل الواحد ليس
له الا زوال واحد

لا يتوهم ان هذا البيان مختص بصورة كون العلم نفس الزوال فلا
يحتاج اليه في صورة كونه نفس الزائل اذ على هذا التقدير يقال
الزائل الواحد له زوالان فالعلم بذلك هو الزائل بزوال و
العلم بهذا هو ذلك الزائل بعينه بزوال آخر ١٢ منه رحمه الله تعالى

الدليل
على ان العلم حصول
لا زوال

الحواشي
المتعلقة بالصفحة المهملة
٣٦



الحواشي تعلقت بالصفحة المهندسة

فيلزم ان يكون قبلنا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا من ادراك الامور الغير المتناهية كالاشكال والاعداد المترتبة

اقول وايضا العلم ببطلان الايجاب مع العلم بذلك حدوثا لما اشتهر ان النفس
في ان واحد لا تتوجه الى شيئين فلو كان الزائل عند العلم بهذا عين الزائل عند
العلم بذلك يلزم اعادة المعدوم بعينه او اعدام امر غير الاعدام الاول والا لاستوى
حال العلم وما قبله قوله فيلزم ان يكون الخ حاصله ان الادراك لما
كان زوال امر فذلك الامر الزائل يكون قبله موجودا ولما كان في قوتنا
ادراك الامور الغير المتناهية اي ادراكا غير واقف عند حد فتلك الامور
الغير المتناهية تكون موجودة بالفعل قبل جميع تلك الادراكات وقد
يمنع تارة كون الادراك غير واقف عند حد لما تقرر عند بعض اهل الكشف و
الشهود ان لا ترقي للنفس في النشأة الآخرة وتارة وجود الامور الغير المتناهية
بالفعل لان اللازم هو تقدم كل امر زائل على الادراك الذي هو زوال
ذلك الامر لا تقدم جميع تلك الامور على كل واحد من الادراكات
حتى يتحقق وجود الامور الغير المتناهية بالفعل قوله كالاشكال والاعداد
المترتبة اه اعلم ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية

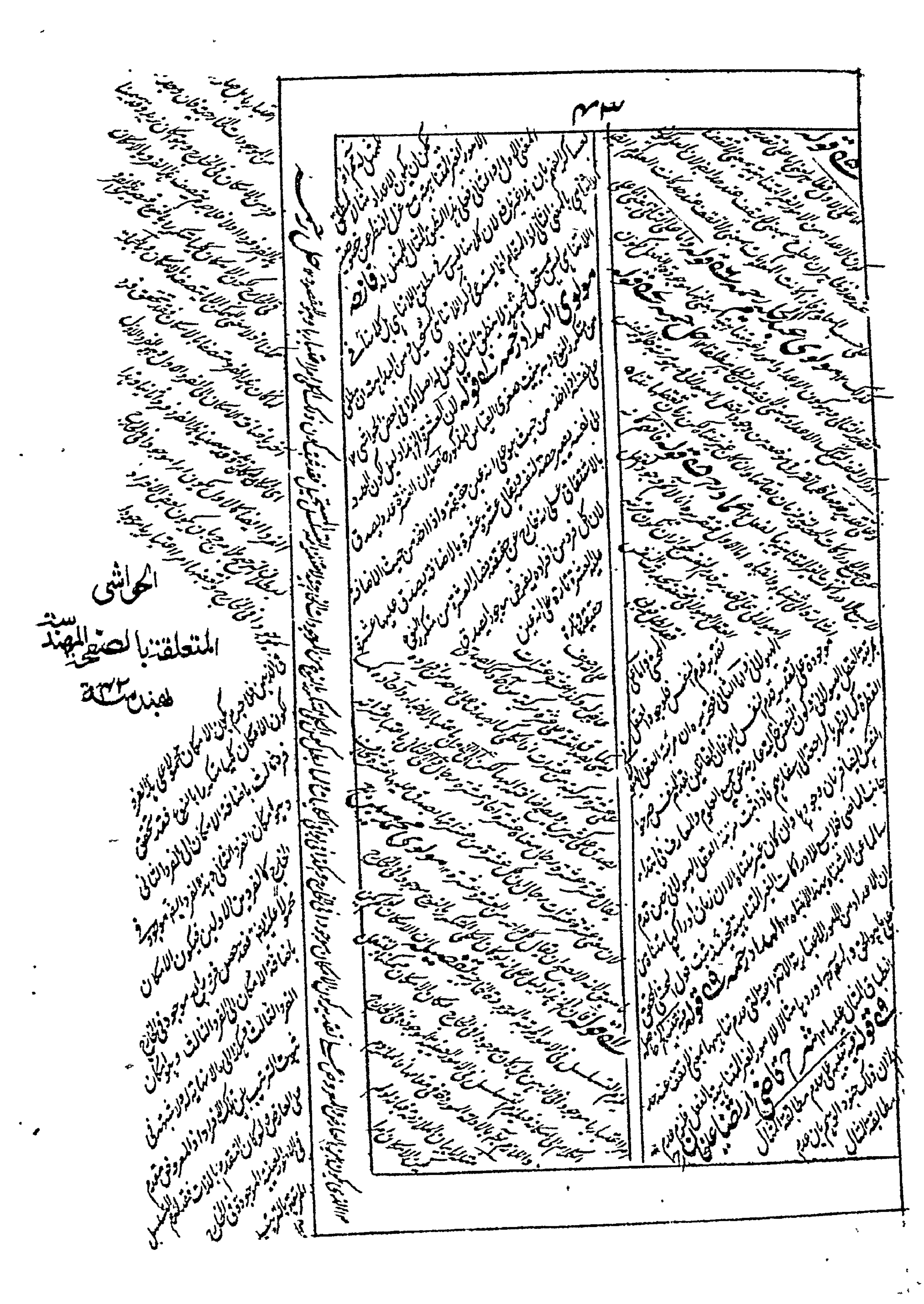
تتمة الدليل على ابطال كون العلم زوالا

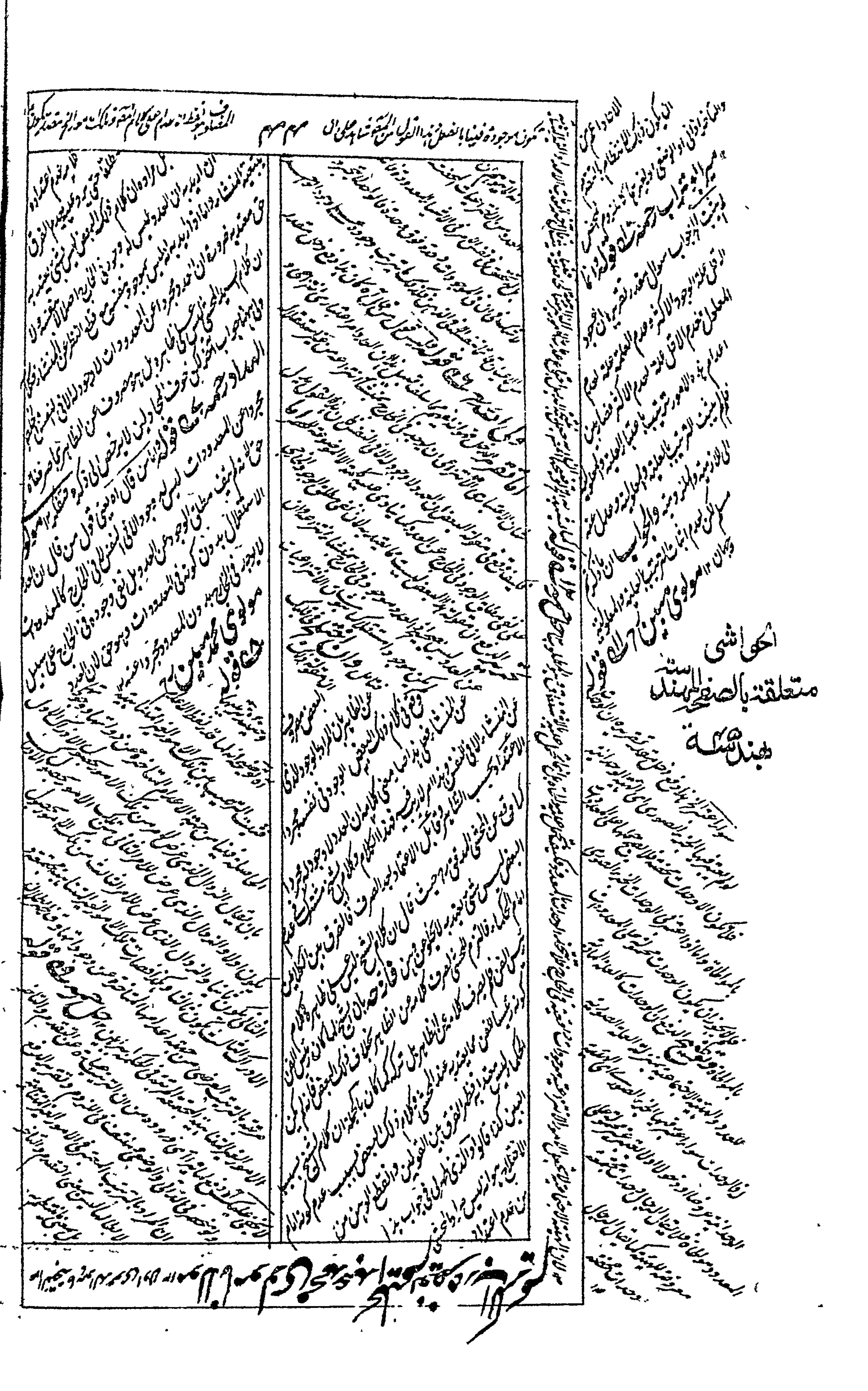
المقصود منه دفع ما يتراءى من ان الاعداد على تقدير كونها غير متناهية بالفعل يمكن ان يكون ادراكنا غير متناه

بمعنى انها غير واقفة عند حد ومن الامور الغير المتناهية بمعنى انها موجودة
بالفعل يكون ادراك النفس لها غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد و
التحقيق ان الاعداد ان كانت من الامور الاعتبارية الانتزاعية فعدم
تناهيها بالمعنى الاول وان كانت من الامور العينية الموجودة فعدم
تناهيها بالمعنى الثاني والحق هو الاول لان العدد من الامور التي يتكرر نوعها

اما على الاول فظاهر واما على الثاني فعلى تقدير حدوث النفس ايضا ظاهر
وعلى تقدير قدمها فلما تقرر في موضعه من وجود العقل الهيولاني فافهم ١٢ منه
فيه تنبيه على عدم مطابقة المثال للمثل له ١٢ منه لان العشرة مثلا لا يصدق
على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرات ١٢ منه ضابطه ذكرها صاحب
التلويح هو ان كل ما يتكرر نوعه اي يكون اي فرد فرض منه موصوفا بذلك النوع فيكون مفهومه
تارة تمام حقيقته محمولا عليه بالمواطاة وتارة وصفا عارضا له محمولا عليه بالاشتقاق
يلزم ان يكون امرا اعتباريا لئلا يلزم التسلسل في الامور الموجودة كالقدم والبقاء والحدوث
والموصوفية واللزوم والتعيين والوحدة والامكان ونحو ذلك فان الامكان مثلا لو كان
موجودا لكان ممكنا ولننقل الكلام الى امكانه فيلزم التسلسل في الامور الموجودة ١٢ منه

التحقيق
ان العدد من الامور
الاعتبارية


٣٤
الحواشي
المتعلقة بالصفحة المهندسة
لهذه ٣٤



وتلك الامور الحاصلة فيها مترتبة موجودة معاً لانه لما كان العدد الاكثر مثلاً مستلزماً
للعدد الاقل فعدم الاقل مستلزم لعدم الاكثر فاذا كان عدم الواحد والاثنين علة لعدم الثلاثة موجودة
فيها بالفعل

ولانه مركب من الآحاد ولست اقول مركب من الوحدات كما يوهم من ظاهر
عبارتهم كيف والعدد محمول على المعدود بالمواطاة والوحدات محمولة عليه
بالاشتقاق والواحد من حيث هو واحد ليس موجوداً في الخارج فكذا العدد المركب
منه والكلام الواقع من الشيخ في الهيات الشفاء ليس على ظاهره حيث قال العدد له
وجود في الاشياء ووجود في النفس وليس قول من قال ان العدد لا وجود له الا في النفس
بشيء يعتد به اما من قال ان العدد لا وجود له مجرداً عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس
فهو حق قوله وتلك الامور اي اعدام تلك الامور حينئذ مترتبة من حيث الامور
المتاخرة قوله لانه لما كان الخ لا يخفى عليك ان الترتيب كما يحصل بالتقدم والتاخر
الذاتي كما بين العلل والمعلولات او بالتقدم والتاخر الوضعي كما بين الاجسام والمقادير كذا يحصل
باللازمية والملزومية وانما لم يثبت الترتيب بالعلية لتساوي الاقل والاكثر للاكثر
فهو الاقل علة لوجود الاكثر وعدم العلة علة لعدم المعلول

منه فلو اعتبر فيه الجزء الصوري كما لا يخفى ١٢ يعني كل امر في الوجود المفسر
بالامر الخارجي ١٢ منه كما يشهد به قوله فعدمات الاعداد ١٢ منه

تتمة
الدليل على ابطال كون
العلم عرضاً

فعدم الاقل علة لعدم الاكثر بوجهين الاول ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته

كما تقرر في موضعه كالبعض المحققين هذا الحكم مع القول باشتمال العدد على الجزء الصوري

ظاهر لا سترة فيه واما مع القول بنفي الجزء الصوري فيه فلان العدد حينئذ محض

الوحدات بلا انضمام امر آخر فدخول الوحدات في العدد كدخول الاعداد فيه

قال لا تحسبن ان ستة ثلاثة ثلاثة بل هو ستة مرة واحدة واستدل لو اعلميه

بان الستة مثلا ان تقومت بثلثة ثلثة دون اربعة واثنين وخمسة وواحد لزم

الترجيح بلا مرجح وان تقومت بالكل لزم استغناء الشيء عما هو ذاتي له لان كل واحد كاف في تقومها

فيستغني به عما عداه ولا يخفى ان هذا البيان لا يجري في الثلثة فلا بد فيه من ضم مقدمة وجدانية

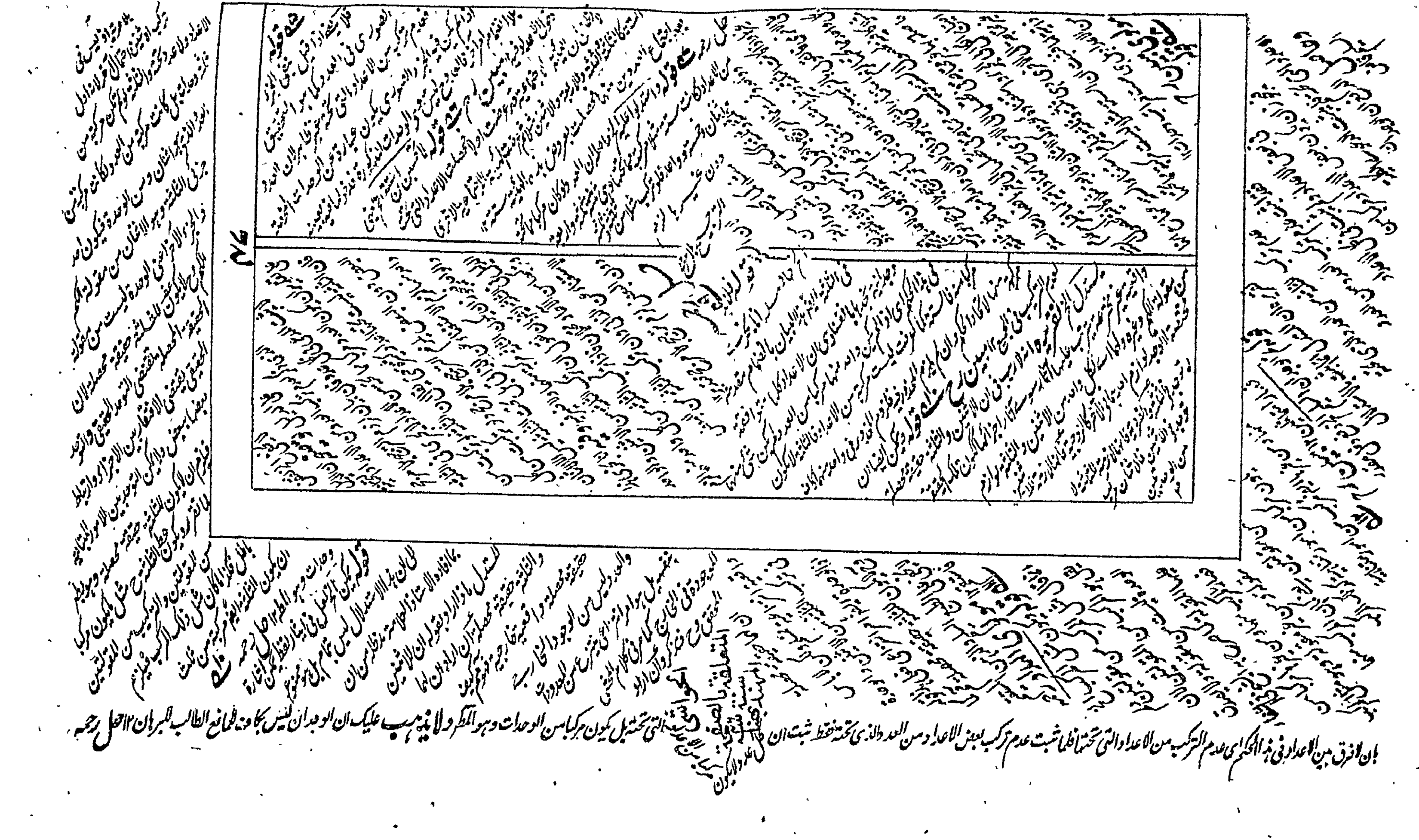
وهو التوافق بين الاعداد في هذا الحكم ويمكن ايضا ان يستدل بان الاثنين والثلثة لها حقيقة

محصلة وله لوازم مختصة فالاثنان مركب من الواحدين والثلثة ان كان مركبا من العدد يكون

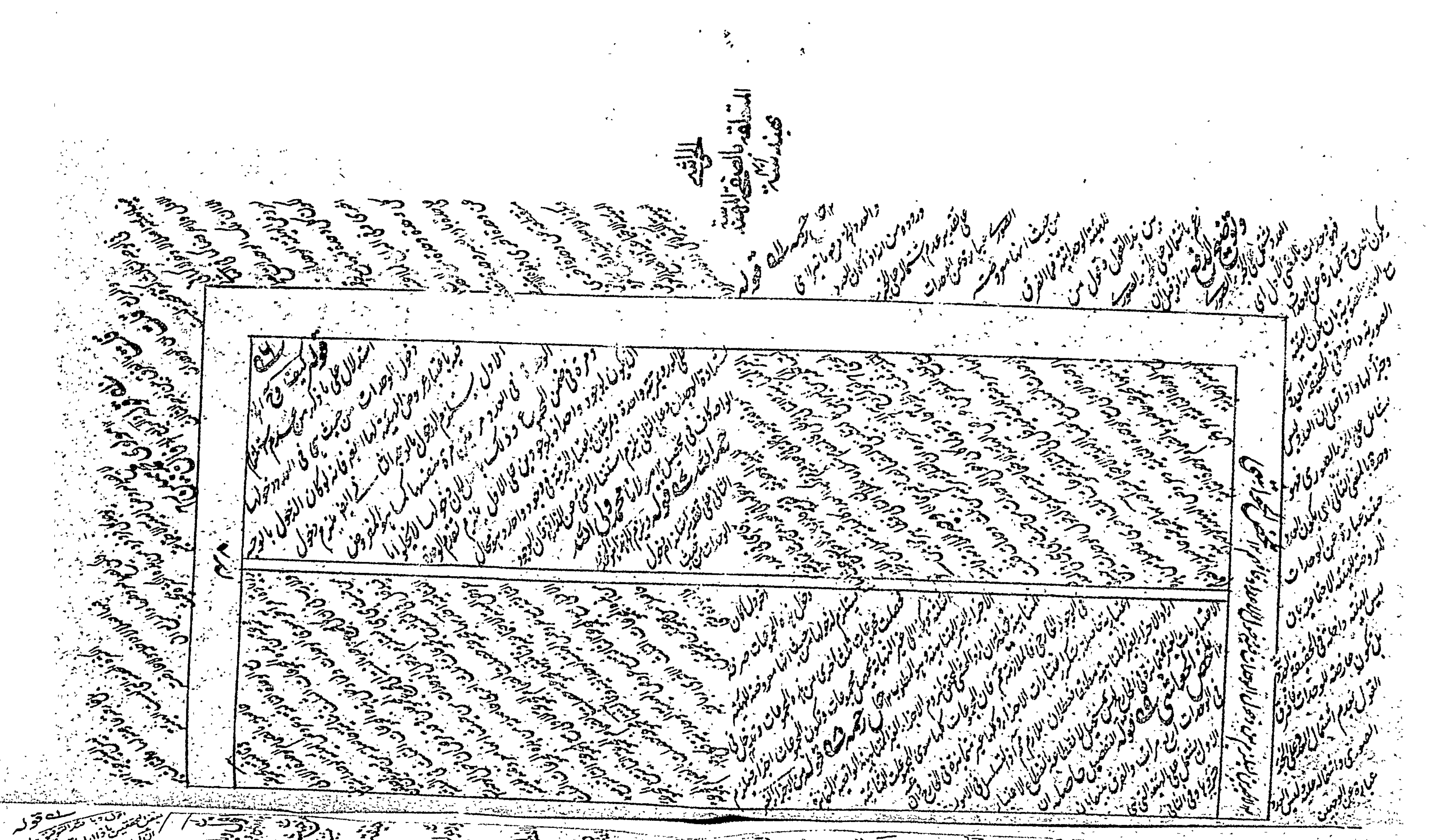
مركبا من العدد الذي هو الاثنان ومن الوحدة وحينئذ لا يكون لها حقيقة محصلة ويكون

مثل المركب من المقولتين فيلزم ان يكون هو ايضا مركبا من الوحدات ثم الوجدان السليم حاكم بعدم

التفرقة بين عدد وعدد في هذا الحكم فثبت ان كل عدد مركب من الوحدات دون الاعداد التي تحته ۱۲ منه



الحواشي المتعلقة بالصفحة



قوله وبالله التوفيق العدد على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري هي الوحدات
من حيث انها معروضة للهيئة الاجتماعية لا الواحدات المحضة ضرورة ان العدد
حقيقة محصلة وشيء مركب والوحدات بدون تلك الحيثية ليست كذلك
ودخولها في العدد مطلقا لا يستلزم دخولها فيه من تلك الحيثية كما يشهد به
الفطرة السليمة والقريحة المستقيمة كيف وحينئذ يلزم دخول الوحدة في
العدد مرتين مرة على الانفراد ومرة في ضمن المجموع ويلزم تركب العدد كالثلثة
مثلا من الاجزاء الغير المتناهية اذ حينئذ يكون المجموعات الثلثة الحاصلة من
الوحدات الثلثة جزءا وكذا المجموعات الثلثة الاخر الحاصلة من تلك المجموعات الثلثة

رد على قول المحقق ان العدد محض الوحدات

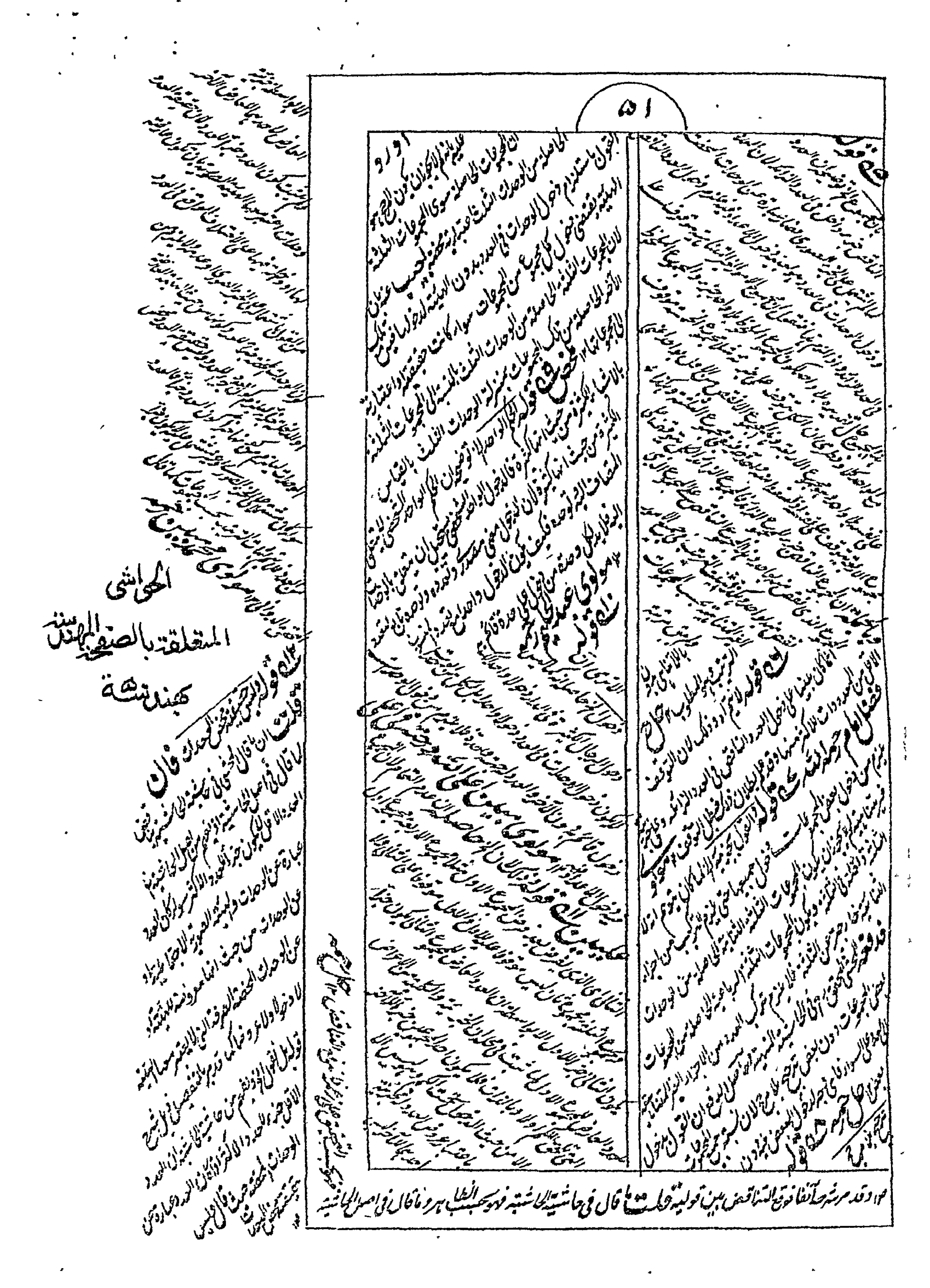
التفصيل ان ههنا امورا الاول الوحدات من حيث انها مشتملة على الهيئة الصورية بان تكون
تلك الهيئة جزءا لها والثاني الوحدات من حيث انها معروضة لتلك الهيئة من غير ان تكون تلك الهيئة
داخلة فيها والثالث الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها او عارضة لها
والاول كل واحد والعدد على تقدير اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول وعلى
تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني ١٢ منه اي حين لا الاستلزام ١٢ منه

وهكذا اُمّع انا نتصور الثلثة مثلا مع الغفلة عن مجموع الوحدتين
بل نقول على تقدير كون العدد محض الوحدات ايضا لا يلزم تركبه
من الاعداد لان دخول الوحدات في الستة مثلا يرجع الى دخول كل
وحدة وحدة فيها كما يلوح بالتامل الصادق والفرق بين كل وحدة
وحدة وبين الوحدات بدون الهيئة الوحدانية مما لا يخفى على احد
وبما حققنا يظهر لك ان ما قال هذا المحقق في بيان الامور الغير
المتناهية مطلقا مرتبة بان مجموع الامور الغير المتناهية متوقف
على هذا المجموع بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه اذا سقط عنه واحد
اخر وهكذا الا بلا نهاية سواء كان العدد مشتملا على الجزء الصوري او غير مشتمل عليه

رد آخر على القول بان العدد محض الوحدات

والقول بجزئية مجموع دون مجموع او مجموعات دون مجموعات ترجيح بلا مرجح كما لا يخفى
على المتامل ان الحكم الواحد لا يتعلق بالاشياء الكثيرة من حيث انها كثيرة الا ترى ان دخول الرجال
الكثيرة في الدار مثلا ليس دخولا واحدا بل لكل واحد من الرجال دخول هو قائم به وذلك
لان المجموع الثاني موقوفا عليه للمجموع الاول وجزأ له الا بواسطة جزئية العدد العارض
للمجموع الثاني للعدد العارض للمجموع الاول لما تقرر في موضعه ان كلية الجزئية من
الاعراض الاولية للكم ولم يثبت كون العدد جزأ الشيء لان حقيقته وحدات اعتبر معها هيئة صورية
اما بعروضها لها او بدخولها فيها على اختلاف القولين او ليس حقيقته محض الوحدات ١٢

قال الفاضل ابو محمد خان القرابانغي المعروف بيوسف كوسج من ان العدد عارض والمعدود معروض ولا يلزم من عدم كون عارض



الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة

[illegible]

المتعلقة بالصفحة المرقمة ٥٢

[illegible]

نعم لو قال بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث فهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع احاد العشرة مثلا تحقق كل واحد واحد من احاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة هذا والوجه الثاني ان علة عدم المعلول ليست عدم العلة المعينة بل عدم علة ما واما عدم العلة المعينة فهو مستلزم لعدم المعلول قال بعض الافاضل عدم المعلول ليس يتوقف بالذات الا على عدم العلة التامة فشيء بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه واما عدم احد الاجزاء بعينه اولا بعينه فبلحاظ متصوري الجماهير مقارنات الموقوف عليه ولوازمه لا من الداخلات فعدم الشرط ليس مما يتوقف عليه عدم المشروط بل هو مقارن لعدم العلة التامة الذي هو العلة للعدم وكذلك وجود المانع ليس يتوقف عليه عدم المعلول بل ربما ينتفي المعلول مع انتفاء المانع لعدم تحقق العلة التامة

ولهذا نقول استلزام العدد الاكثر للعدد الاقل كما قال المصنف رحمه الله ١٢ منه ولا يلزم عند التعدد والعلل معا توارد العلل المستقلة على معلول واحد ١٢ منه وهو معنى ما قال المشهور بما قال الداماد ١٢ منه وما قال ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه ففي الوجود مسلم واما في العدم فلا اذ التحقيق ان العدم لا يحتاج الى التاثير بل يكفي فيه سلب التاثير في الوجود ١٢ منه

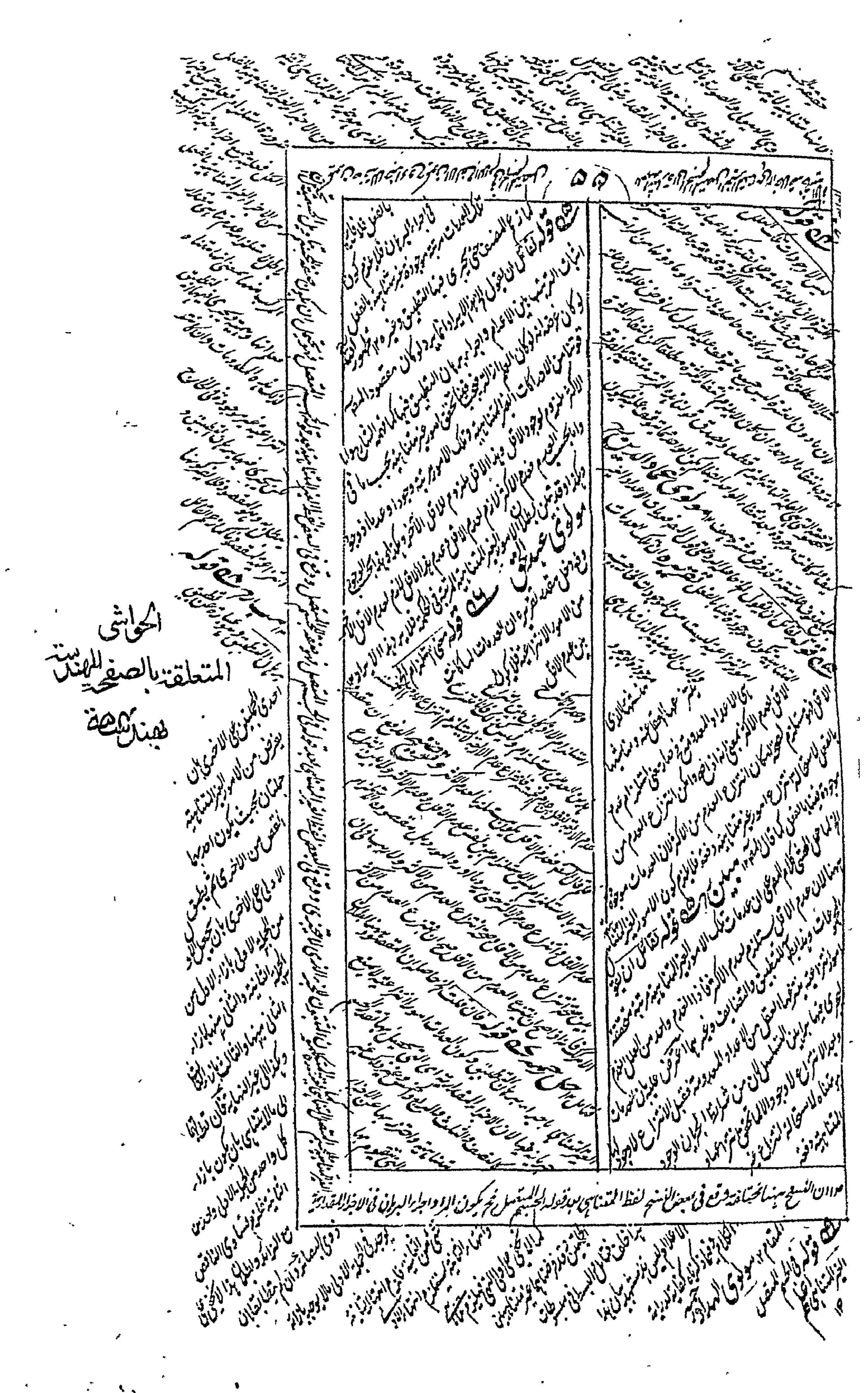
ابطال الترتيب بين الاعداد بالعلية والمعلولية

فعدمات الاعداد الغير المتناهية تكون موجودة فينا بالفعل ايضا قوله

اقول العلة التامة الموقوف عليها المعلول هو مجموع العلل الناقصة بمعنى احادها
لا بمعنى المركب منها المتغاير لها والا لزم ان يكون العلة التامة جزء النفسها
لانها جملة ما يتوقف عليه فلو كانت هي ايضا من جملة ما يتوقف عليه لزم
ان يكون هي جزء لتلك الجملة التي هي نفسها ولهذا قال بعضهم المعلول يتوقف
على العلة التامة بتوقفات كثيرة ويصدق العلة التامة عليها بوصف الكثرة فعدم
العلة التامة ليس الا عدمات احاد العلل الناقصة كما ان وجودها ليس الا وجودات
تلك العلل فلو كانت علة عدم المعلول عدم العلة التامة دون عدم واحد
منها يلزم ان لا يعدم المعلول الا عند عدماتها وظاهر ان الامر ليس كذلك
اذ كثيرا ما يعدم المعلول عند عدم واحد من العلل الناقصة قوله فعدمات
الاعداد اه لقائل ان يقول تلك العدمات امور انتزاعية ينتزعها العقل
من الاعداد المعدومة ومعنى استلزام عدم الاقل لعدم الاكثر استلزام صحة
انتزاع العدم من الاقل لصحة انتزاع العدم من الاكثر فلا يكون تلك العدمات موجودة
غير متناهية بالفعل فان قلت المقصود اجراء برهان التطبيق في تلك العدمات وكونها امورا
انتزاعية لا يمنع ذلك لان الاجزاء المقدارية في الجسم المتصل الغير المتناهي

تتمة لابطال كون العلم

ازالة


الحواشي
المتعلقة بالصفحة الهندسة
ههنا ٥٥ هه

الاجزاء موجودة واحدة بوجود الكل وهو الجسم وليس في الخارج الا امتداد واحد وهو الامتداد الجسمي المتصل الممتد بامتداد واحد الا العدد ولا تكثر فيه اصلا

يجري فيها برهان التطبيق مع انها اجزاء وهي غير موجودة في الخارج لامتناع

تركب الجسم المتناهي المقدار من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل

اي بوجود مغاير عن وجود الكل وتفصيله ان الاجزاء التحليلية اما معدومة في الخارج واما موجودة

متعددة واما موجودة بوجود واحد والاول باطل لان تلك الاجزاء ربما تقع موضوعات للقضايا

الخارجية كما اذا تسخن بعض المتصل وتبرد بعض آخر في الخارج فيقال هذا البعض حار وذلك

بارد وثبوت شيء لشيء في ظرف مستلزم لثبوت المثبت له في ذلك الظرف وكذا الثاني لان الجسم

يقبل الانقسامات الغير المتناهية بالفعل فلو كانت الاجزاء فيه متعددة بالفعل يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية

بالفعل فثبت انها موجودة واحدة بوجود الكل فليس في الخارج الا امتداد واحد من غير ان يكون فيه تعدد وتكثر

كيف العقل بمعونة الوهم ينتزع منه اجزاء ويفرض شيئا دون شيء فبطل ما توهم ههنا انها متعددة موجودة بوجود واحد

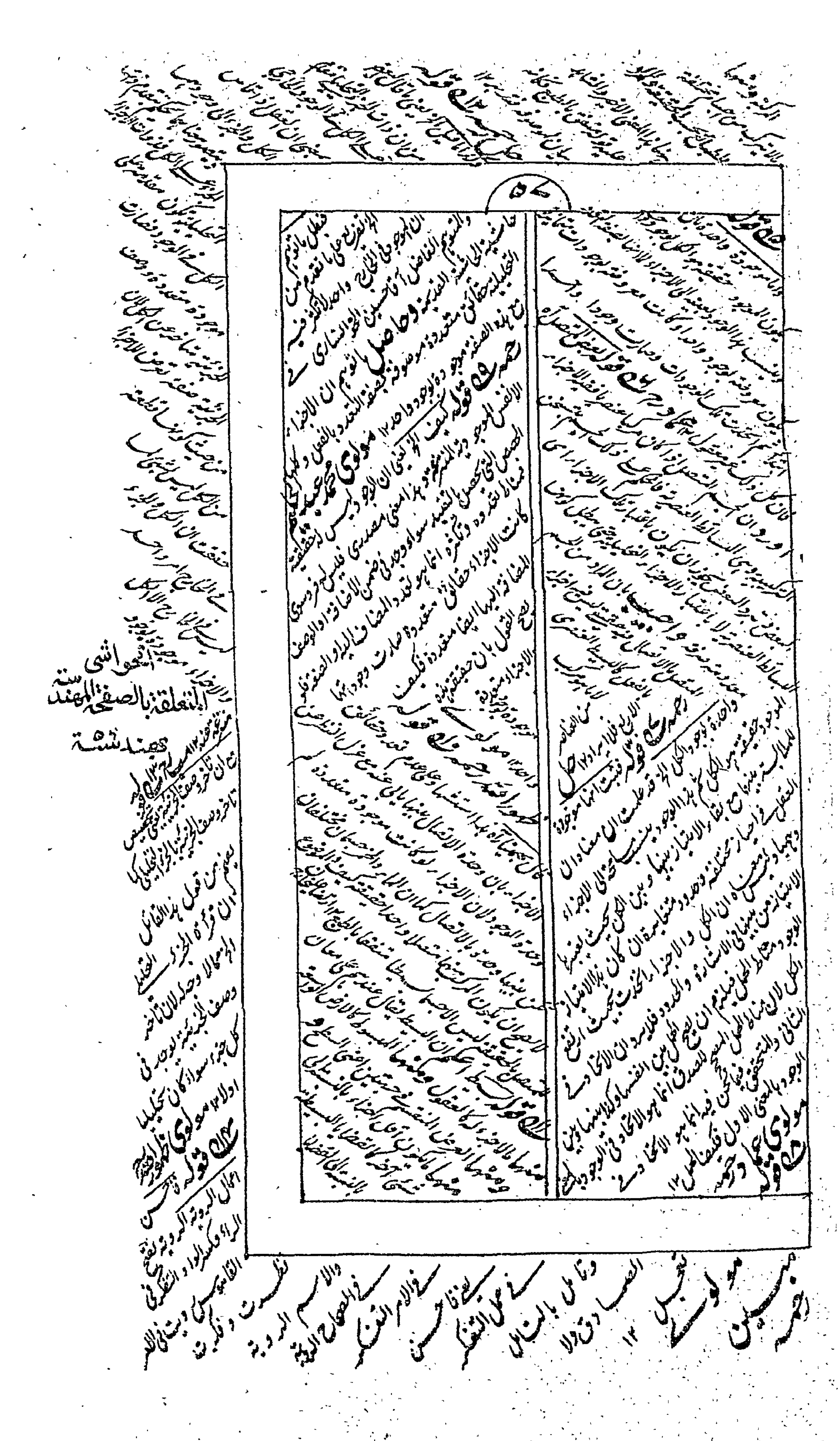
والوجود هو نفس الموجودية المنتزعة وليس له فرد سوى الحصة المعينة بالوصف او الاضافة الى الغير فالتمايز في

التحصيل الماء والحجر لا يصح ان يكون بينهما وحدة بالاتصال حقيقة فان الموضوع للمتصل بالحقيقة

جسم متصل بسيط متفق بالطبع وكذا ما قيل ان ذات الجزء التحليلي متقدم على الكل في الوجود الخارجي بمعنى

ان العقل اذا قاس الكل والجزء الى الوجود يحكم بتقدم الجزء عليه ووصف الجزئية ثابت في الخارج لما حققت ان الكل والجزء في

الخارج امر واحد مع ان التأخر ووصف الجزئية متحقق في كل جزء فاحسن اعمال الروية وكن على بصيرة منه القريحة ١٢

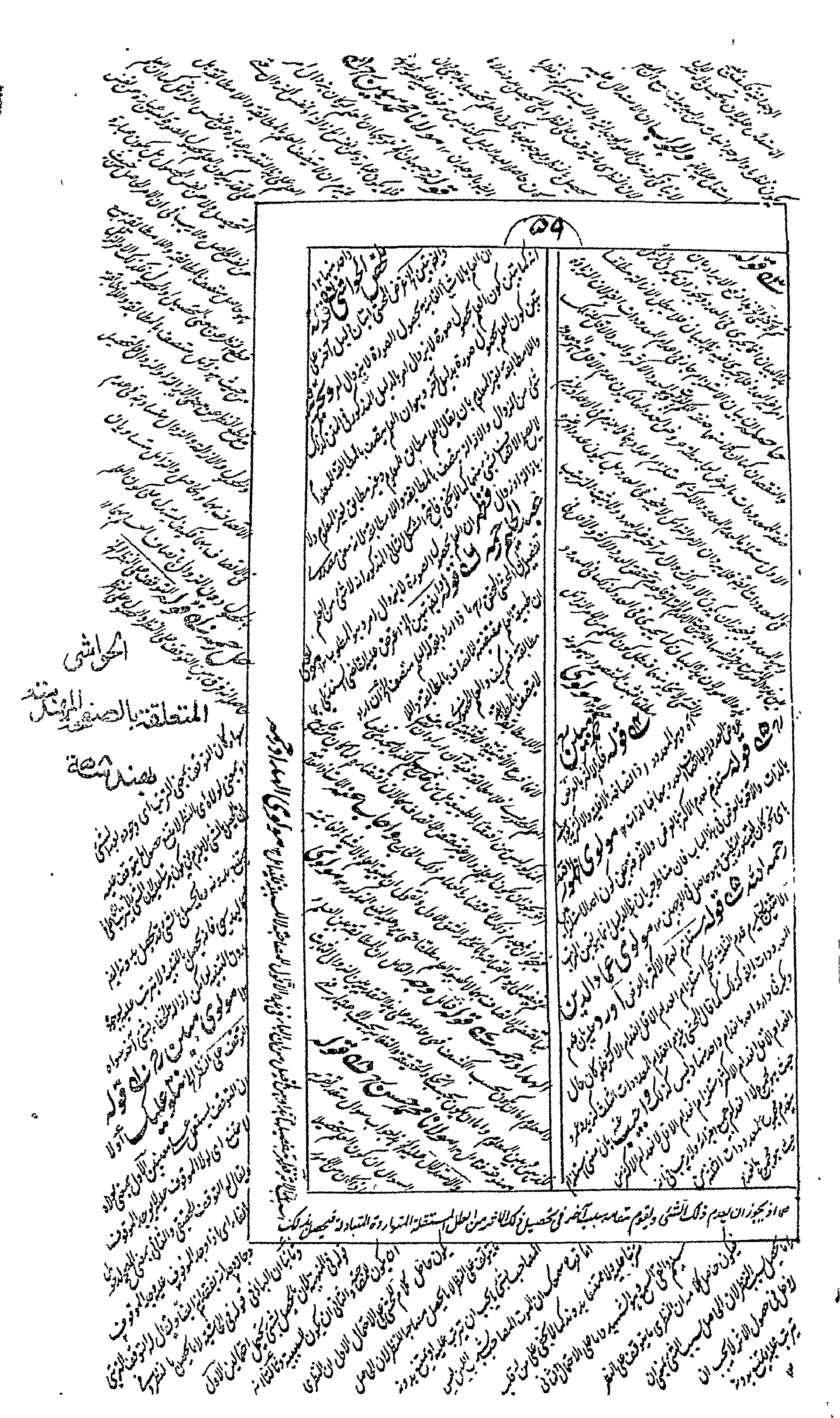

الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة ٥٥

فتبين بطلان هذه في الحكمة فتبين بهذا ان العلم تحصيل لا ازالة ولان كون العلم تحصيلا لا ازالة من الامور التي نجدها في انفسنا ولا نحتاج فيها الى بيان فكلا الامرين الحاصل عند العلم باحد المعلومين غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الآخر

قلت الاجزاء المقدارية انما يجري فيها برهان التطبيق لان منشأ انتزاعها موجود في الخارج واما ذلك العدم فمنشأ انتزاعها ليس كذلك ثم لا يخفى عليك ان هذا البيان يجري في اعدام المعدودات ايضا اذ كما ان الاكثر بالذات مستلزم للاقل بالذات فكذا الاكثر بالعرض مستلزم للاقل بالعرض وكما ان عدم الاقل بالذات مستلزم لعدم الاكثر بالذات كذا عدم الاقل بالعرض مستلزم لعدم الاكثر بالعرض فلا يرد ان الامر الزائل لا ينحصر في العدم فيجوز ان يكون الادراك زوال امر آخر غير العدم قوله فتبين بهذا اه وايضا تبين ان العلم متصف بالمطابقة واللامطابقة والازالة لا يتصف بهما فتامل قوله ولان كون العلم تحصيلا اه والاستدلال عليه لا ينافي كونه من الوجدانيات اذ النظري هو ما يتوقف على النظر لا ما يحصل بالنظر

توجيهه ان العلم على تقدير كونه زوالا لامر ليس نفس الازالة والزوال بل هو نفس الزائل كما انه اذا كان حصول صورة ليس نفس التحصيل والحصول بل هو نفس الحاصل فكما ان الحاصل من حيث انه حاصل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه حاصلا فكذا الزائل من حيث انه زائل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه زائلا ۱۲ منه والتوقف على النظر غير الحصول به سواء كان التوقف بمعنى الترتب او بمعنى او لا فلا امتناع لان ما يحصل بالشيء لا يلزم ان يكون مترتبا عليه ممتنعا بدونه فافهم ۱۲ منه

دليل آخر على ابطال كون العلم زوالا



الحواشي

المتعلقة بالصفحة المرقومة

بصفحة ٥٨

صـ او يجوز ان يعدم ذلك الشيء ويقوم مقامه سبب آخر في تحصيل ذلك الاثر من العلل المستقلة المتواردة المتبادلة فيحصل بدونه

الحواشي

المتعلقة بالصفحة ١٦١

لهذه النسخة

لما سبق فيلزم ان يكون لكل معلوم امر في العقل يطابقه وهو العلم به دون العلم بما عداه

قوله لما سبق اي والا لكان العلم باحدهما عين العلم بالآخر وذلك لان الحاصل الواحد ليس له

الا حصول واحد ووجه آخر لو كان الحاصل عند العلم بهذا عين الحاصل عند العلم بذلك يلزم

تحصيل الحاصل عند التحصيل الاول والثاني اشتهر ان النفس في آن واحد لا تتوجه الى شيئين **قوله**

فيلزم ان يكون اه فان قلت يجوز ان يكون ذلك الامر العقلي مما لا يجري فيه المطابقة واللامطابقة

كالاضافة بين العالم والمعلوم على ما هو مذهب جمهور المتكلمين قلت العلم يتصف بالمطابقة

واللامطابقة كما يشهد به الضرورة فيلزم ان يكون لكل معلوم امر مطابق له هذا ولقائل

ان يقول فح لا حاجة الى ما ذكره من المقدمات بل يكفي ان يقال العلم متصف بالمطابقة

واللامطابقة وغير الصورة الحاصلة لا يتصف بهما فتامل وقد يقال العلم ليس نسبة بين العالم

والمعلوم لان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ونحن ندرك ما ليس بمتحقق في الخارج فلا بد من وجوده

اذ ليس بمتحقق في الخارج فهو في الذهن واعترض عليه بانه يجوز ان يتحقق ذلك في بعض المدارك العالية

عه له

هذا البيان على تقدير ان يكون العلم عين الحاصل بصورة ضرورة اذ لا يمكن ان يتوهم على هذا التقدير ان العلم بهذا هو

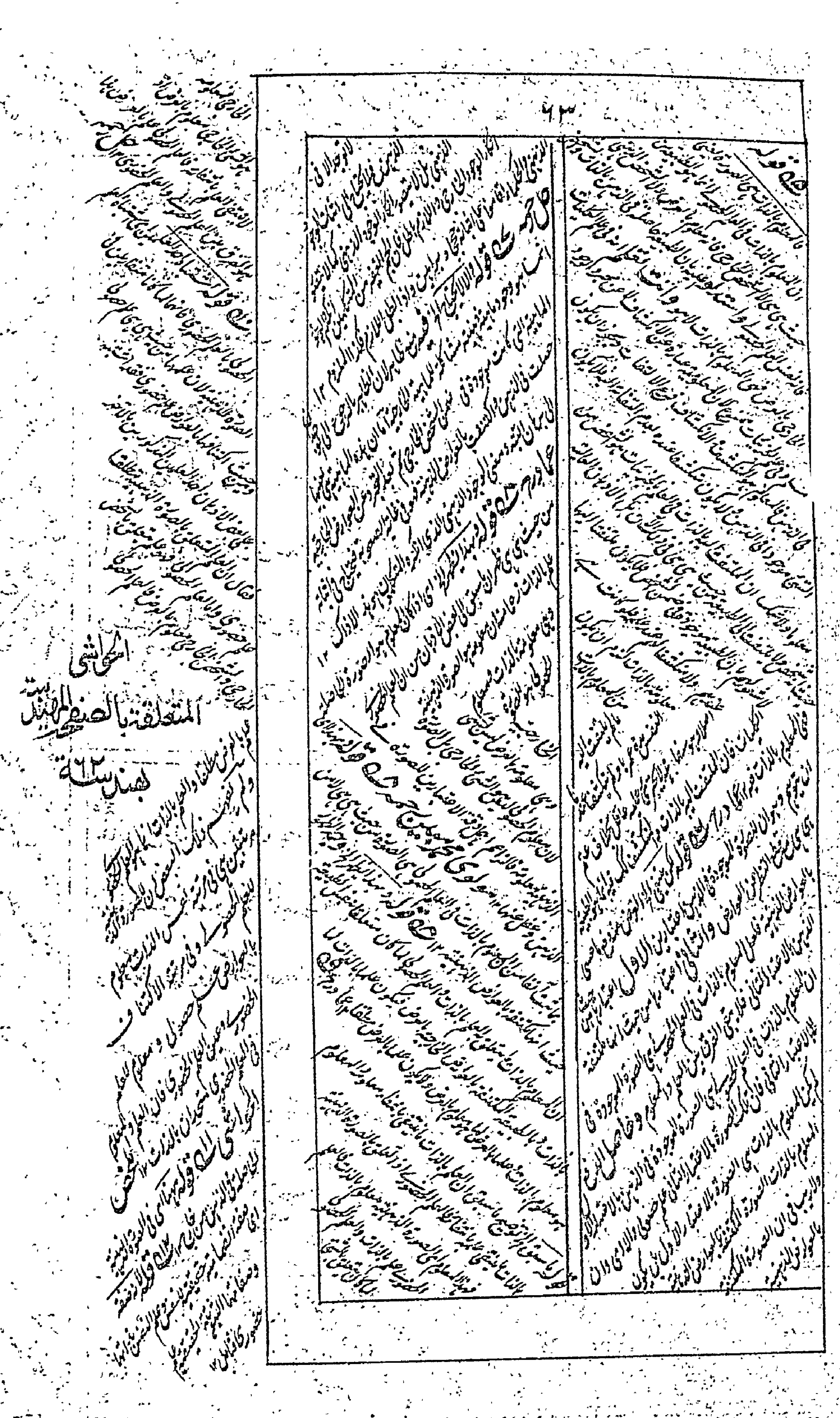
الحاصل بحصول والعلم بذلك هو هذا الحاصل بحصول آخر منه اشارة الى انه يمكن ان يقال على تقدير ان يكون بحصول

ايضا يتصف بهما كما مر بيانه في حاشية الحاشية فلما كان لا يتصف بهما منحصر في الامر الحاصل والزائد ذكر المصنف تلك المقدمات في نفي كونه امرا زائدا

وانت خبير بان الاشياء المدركة لنا الخارجة عن اذهاننا لو وجدت في الخارج لا تتغير
بما كم الحكم به البداهة فذلك النحو من التحقق ليس كافيا وبهذا اثبت ما ذهب اليه
المحققون ان المعلوم بالذات هو الصورة العلمية فتامل

وبيان ان العلم صفة ذات اضافة فلا بد من ان يتحقق المعلوم عنده ونحن نعلم بالضرورة علمنا
بالاشياء الغائبة عنا لا بزوال تلك الاشياء في الخارج فالمعلوم بالذات هي الصورة الموجودة في الذهن
لا ما هو موجود في الخارج لكن ينبغي ان يعلم انها معلومة بالذات من حيث هي هي لا من حيث انها مكتنفة
بالعوارض الذهنية والا لاحتاج الى اثبات الوجود الذهني بل لا بتصور الخارج وبهذا يظهر ان ما
الى البعض لا ذهان من ان العلم الحضوري علم بالذات لكون معلومه الصورة الذهنية معلوما بالذات
والعلم الحصولي علم بالعرض لكون معلومه الشيء الخارجي معلوما بالعرض ليس بشيء ونشا من اهمال
هذه الدقيقة واشتباه لاحد العلمين المتغايرين بالآخر لان ههنا علمين الاول علم متعلق بالصورة من حيث هي
مع قطع النظر عن العوارض الذهنية والخارجية وهي معلومة بالذات وانها من حيث انها معروضة
بالعوارض الخارجية معلومة بالعرض في هذا العلم علم حصولي لانه ليس الا حصول صورة شيء في العقل
والثاني علم متعلق بالعلم الاول الذي هو قائم بنا ومبدأ الانكشاف فينا وذلك العلم علم حضوري لانه صفة
النفس وعلم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري كما تقرر في موضعه فافهم ١٢

تتمة الدليل الآخر على تغاير الحاصلين عند العقلين

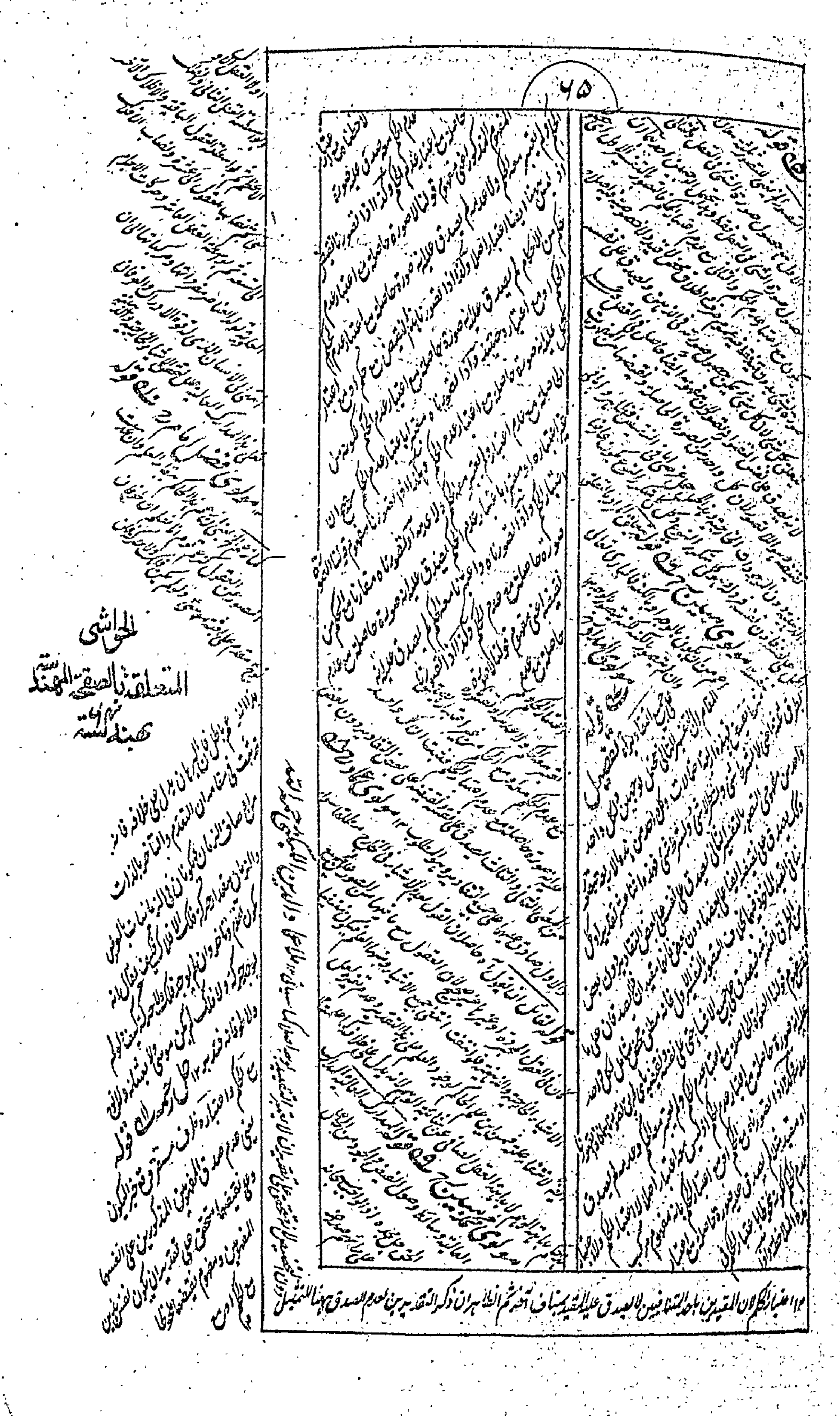


الحواشي المتعلقة بالصفحة ٦٣

وذلك هو المراد بحصول صورة الشيء في العقل ويجب ان يكون هذا العلم اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر او غير مطابق جازما او غير جازم ليشمل جميع التصورات والتصديقات اذ المنطق انما يبحث فيه عن المعاني الكلية الشاملة وعن الصناعات الخمس واذا تقرر هذا فنقول فسر التصور بامور احدها بانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل وهو بهذا المعنى ولا اعتبار

قال للمناقشة فيه مجال **قوله** وذلك هو المراد بحصول الصورة فالمراد بحصول الصورة الصورة الحاصلة اذ المطابقة واللامطابقة انما هي متحققة فيها وهذا يدل على ان مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة كما حققناه **قوله** ويجب ان يكون آه وانما لم يعمم العلم بحيث يشمل التصورات ايضا لان شمول العلم لها ظاهر بخلاف شموله للتصديقات الغير المطابقة وغير الجازمة وشموله للتصديقات المطابقة والجازمة وان كان ظاهرا لكن اورده بواسطة مقابلهما **قوله** فسر التصور آه التصور بالتفسير الاول كان في صرافة العموم ومحوضة الاطلاق حتى يتعلق بكل شيء ويصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي والتصور بالتفسيرين الاخيرين وان كان يتعلق بكل شيء على ما ذهب اليه المحققون ولذا قيل لا حجر في التصورات لكن لا يصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي على جميع التقادير

لقائل ان يقول المدارك العالية مع ما فيها من الصور العلمية علل لتحقق الاشياء الخارجية والذهنية وعلى تقدير انتفائها يلزم انتفاء المعلوم ذهنا وخارجا فما يدريك لعل هذا بداهة الوهم كما زعم قوم انا نعلم ان طوفان نوح عليه السلام مثلا مقدم على بعثة موسى عليه السلام ولو لم يكن فلك ولا حركة ثم انه منسوب الى بداهة الوهم لما دل البرهان على خلافه ١٢ منه لان كل واحد من الصورة الحاصلة ونقيضها من المفهومات العقلية دون الموجودات الخارجية ١٢ منه الصورة الحاصلة من الشيء مع اعتبار عدم الحكم والصورة الحاصلة من الشيء مع عدم اعتبار الحكم ١٢ منه وعدم الصدق على تقدير ان يكون نفس مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره ونقيضها مع الحكم واعتباره منه



الحواشي

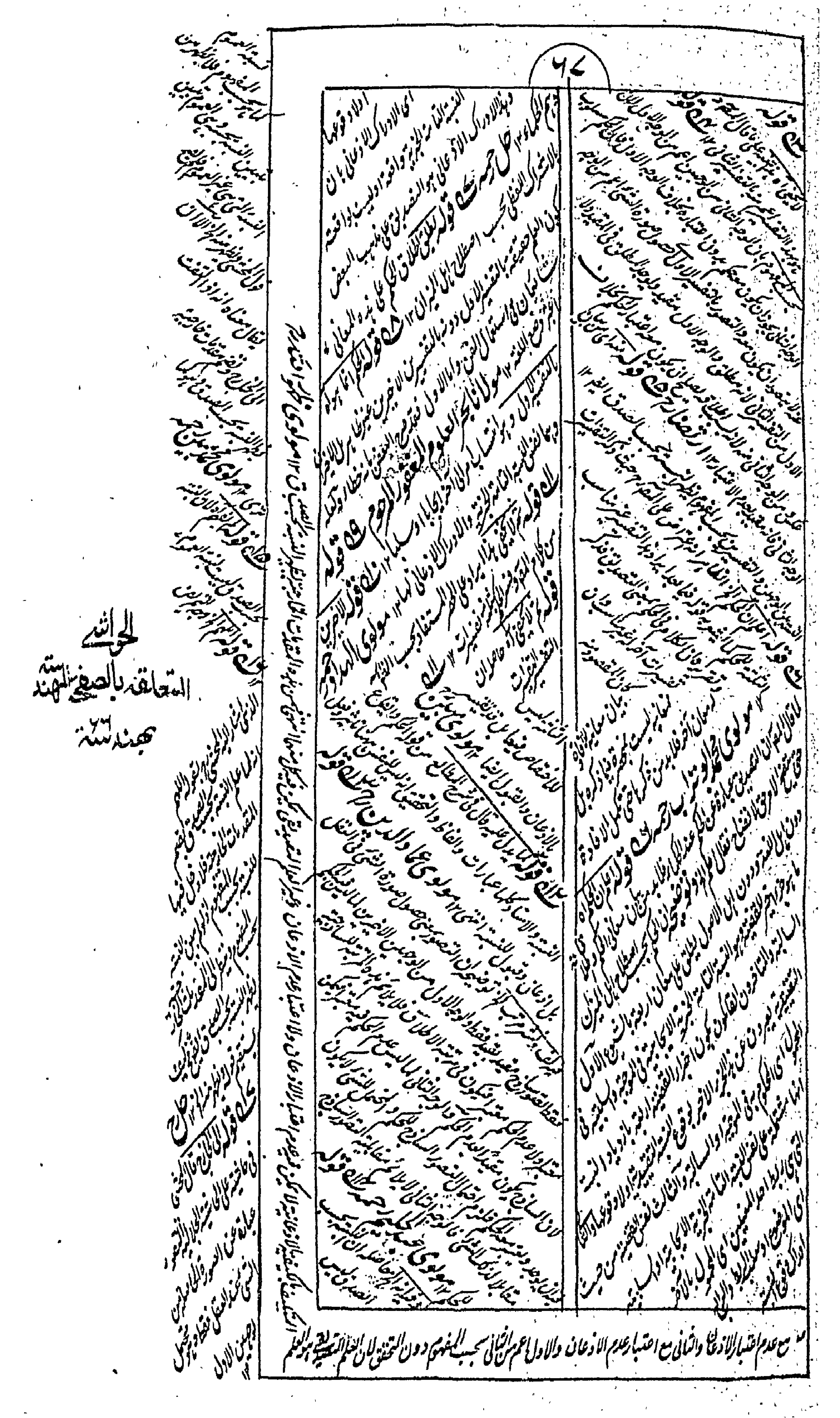
المتعلقة بالصغرى المهندسة

مع اعتبار الحكم لان القيدين باحد المتنافيين لا يصدق عليه الشيء بمنافي آخر ثم الظاهر ان ذكر التقدير من بعدم الصدق ههنا للتمثيل

مرادف للعلم وثانيها انه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فقط وهو محتمل لوجهين احدهما حصول صورة الشيء مع اعتبار عدم الحكم وثانيهما حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير الثاني لانه جاز ان يكون مع الحكم واخص منه بالتفسير الاول لانه جاز ان يكون مع اعتبار الحكم وفسر التصديق بامور احدها بانه عبارة عن الحكم ونسب هذا التفسير الى الحكماء وفسر الحكم بثلث تفسيرات احدها بانه عبارة عن انتساب امر الى اخر ايجابا وسلبا

قوله مرادف للعلم اي العلم الذي هو مورد القسمة قوله وهو محتمل لوجهين اه هو غير محتمل للوجهين الاخرين اي حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وعدمه وحصول صورة الشيء مع عدم اعتبار عدم الحكم لعدم ملايمتهما للساذجية ومقابله الحكم قوله وهو بهذا التفسير اه لا يخفى عليك انه بين النسبة بين الوجهين والتفسيرين بحسب المفهوم ويظهر منه بحسب الصدق ايضا قوله احدها بانه عبارة عن الحكم اعلم ان الحكم يطلق على معان اربعة الاول جزء القضية اي وقوع النسبة او لا وقوعها والثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث اشتمالها على ربط احد المعنيين بالاخر وسلب الربط والرابع التصديق على مذهب البعض قوله وفسر الحكم اه الحكم انما هو بالتفسير الاول على الحقيقة وبالتفسيرين الاخيرين على المجاز ثم لا يخفى ان الاذعان والقبول ايضا من تفسيراته كما يدل عليه ما قال في شرح المطالع

فيه لف ونشر مرتب لتعلق الاول بالاول والثاني بالثاني ١٢ منه وفيه انه لم يفهم من تبيين النسبة بحسب المفهوم النسبة بحسب الصدق فكيف يصح قوله ويظهر منه بحسب الصدق ايضا الا ان يقال بان النسبة بحسب المفهوم علم بالالتفات الى الخارج النسبة بحسب الصدق ١٢ منه



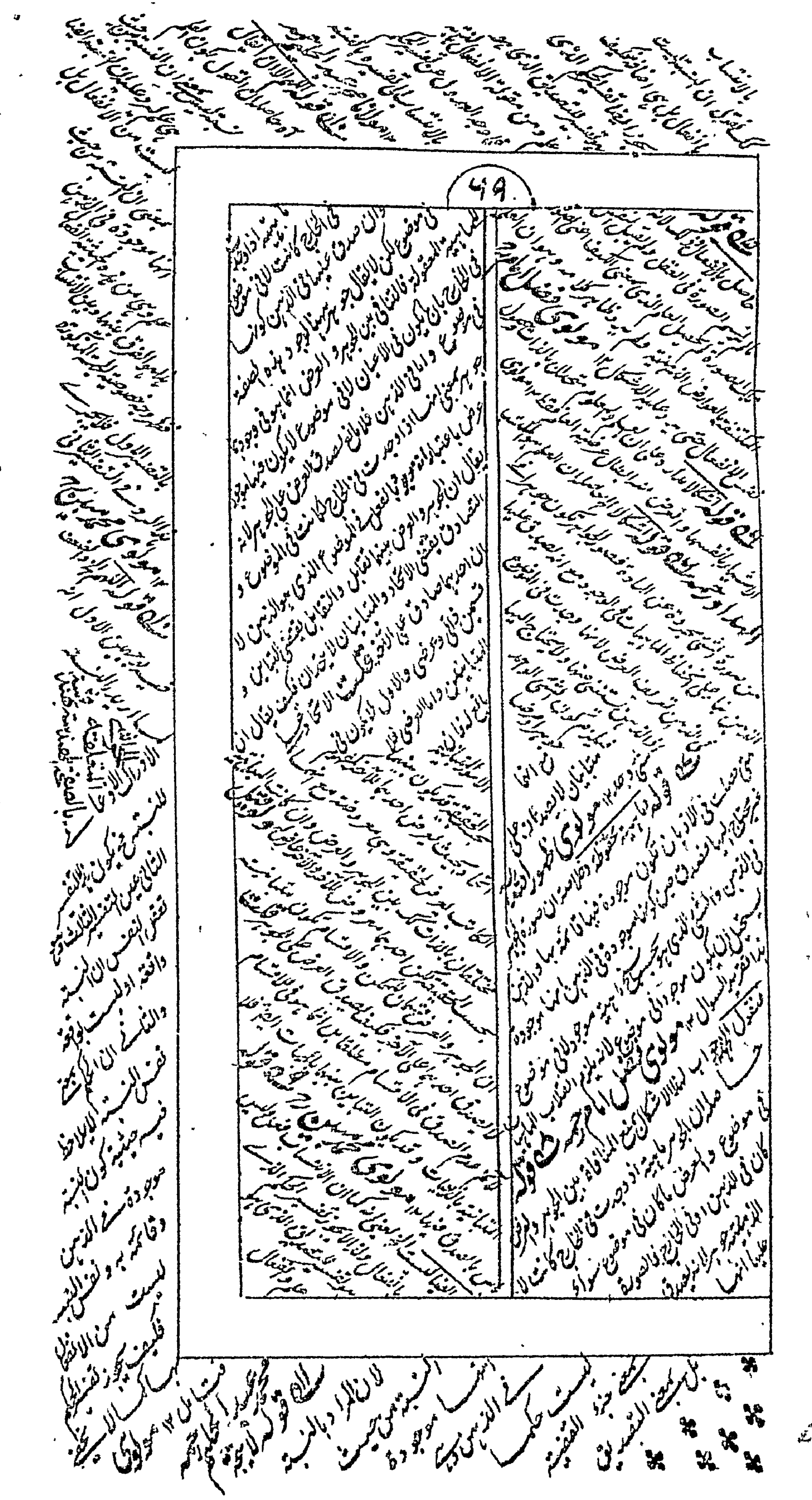
الحواشي المتعلقة بالصفحة ٦٦ من الهدية السعيدية

مع عدم اعتبار الاذعان والثاني مع اعتبار عدم الاذعان والاول اعم من الثاني بحسب المفهوم دون التحقق لان العلم التصديقي هو العلم

وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة لا عن الانتساب لان الانتساب انفعال والعلم انفعال

قوله وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة ايراد هذا التفسير في هذا المقام غير مناسب لان الكلام في الحكم بمعنى التصديق لا الحكم بمعنى جزء القضية قوله لان الانتساب الخ لا يخفى ما فيه فافهم قوله والعلم انفعال الخ المذهب المنصور في العلم انه مقولة الكيف كما تقرر في موضعه لعله اراد ان العلم حاصل بالانفعال وههنا اشكال مشهور اورده الشيخ في الهيات الشفاء واجاب عنه حيث قال لقائل ان يقول العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته لا تكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود الخارجي فنقول ان ماهية الجوهر جوهر بمعنى انه موجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة فانها ماهية من شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

لا يخفى ان النسبة ايضا ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد النسبة من حيث انها موجودة في الذهن ولا شك انها حينئذ تصير علما وانفعالا وهذا لغاية لا تنجح ما اورده في الحاشية الاولى ان ايراد هذا التفسير غير مناسب ١٢



اى ان هذه الماهية معقولة عن امر موجود فى الاعيان ان يكون لا فى موضوع واما وجوده
فى العقل بهذه الصفة فليس ذلك فى حده من حيث هو جوهر اى ليس حد الجوهر انه
فى العقل لا فى موضوع بل حده انه سواء كان فى العقل او يكن فان وجوده فى الاعيان
ليس فى موضوع انتهى لا يخفى عليك ان القول بعرضية الصورة الجوهرية مناف لحصر العرض
فى المقولات التسع لان المقولات اجناس عالية متباينة بالذات اللهم الا ان يكون مرادهم
حصر الاعراض الموجودة فى الخارج

اشارة الى ان هذا الجواب غير تام وذلك لان التحقيق عندهم ان الاضافة وغيرها من المقولات النسبية
ليست موجودة فى الخارج والصواب فى الجواب ان يقال مرادهم حصر الاعراض الموجودة
فى نفس الامر والموجود فيها ههنا امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة فى الذهن من حيث هى هى
وكل منهما مندرج فى مقولة الاولى فى مقولة الكيف والثانية فى مقولة اخرى من مقولة الجوهر وغيرها
كما سينكشف عنك غطاؤه واما الحقيقة الحاصلة فى الذهن من حيث انها متلبسة بالعوارض
الذهنية بان يكون التقييد داخلا والقيد خارجا او بان يكون كل منهما داخلا اى المركب من
العارض والمعروض فلا شك انها من الاعتبارات الذهنية وليس لها وجود فى نفس
الامر كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ولما كان الاطلاع عليه موقوفا على كلام
سياتى بعد ذلك لم نورده واوردنا الجواب الغير المرضى واشرنا الى عدم الارتضاء
١٢ منه رحمه الله تعالى

ثم ذكر المحشي الجناب الضعيف المشار اليه بقوله اللهم آه وكثر سالويدفع مستعين عن الشرح ١٢ مولوي محمد

الحواشي

المتعلقة بالصفحة المرهونة بهندسة

قوله [illegible]

قوله [illegible]

قوله [illegible]

الاعتباري وغير الاعتباري اعتباري اذا اعتبارية الجزء وعدم كون الجزء في نفس الامر يستلزم اعتبارية

وما اورد على الحصر من النقض بالوحدة والنقطة فمدفوع لان الوحدة
ليست من الموجودات الخارجية والنقطة من مقولة الكيف
كما صرح به الفارابي في التعليقات حيث قال النقطة كيفية
في الخط وهو مثل التربيع لانها حالة للخط المتناهي ثم ههنا
اشكال اخر وهو ان العلم من الكيفيات النفسانية فيلزم ان يكون
الشيء الواحد جوهرا وكيفا مع انهما مقولتان وصدقهما على
شيء واحد ممتنع وقد اجاب عن الاشكال بعض المتاخرين
بالفرق بين القيام والحصول بان ما هو جوهر معلوم وحاصل
في الذهن وموجود فيه وما هو عرض وكيف علم وقائم
بالذهن وموجود في الخارج وحاصله كما يظهر بالتامل الصادق

ولا شك ان القائم بالذهن لما كان علما يجب ان يكون صورة
مطابقة للمعلوم فاما ان تكون مغايرة له او متحدة معه والتالي باطل و
الا يعود الاشكال ويرجع الى السفسطة لثبوته في الحاصل في الذهن فتعين
الاول فالقائم بالذهن شبح المعلوم كما ان الحاصل في الذهن نفس
حقيقته واما تسمية احدهما بالقائم والاخر بالحاصل فليس
بمفيد كما لا يخفى منه

الحواشي
المتعلقة بالصفحة
هندسة
۷۲

[illegible]

فالاول بالقائم دون التشخيص والثاني بالحاصل دون الحقيقة لكنه يفيد في دفع الجمع بين المذهبين لانه ليس بمقيد

ان القائم بالذهن شبح المعلوم ومثاله والحاصل فيه عين المعلوم نفسه فهو جمع بين

المذهبين وانت تعلم انه قول بلا دليل وساقط عن درجة التحقيق بل النظر الدقيق تقتضي

بامتناع ذلك بان يقال انا لا نعني بالعلم الا ما هو منشأ الانكشاف ولا شك

ان الصورة الحاصلة كافية في الانكشاف كما يشهد به الحدس الصائب فمنشأ

الانكشاف هو الصورة الحاصلة فلو فرض ان يكون القائم بالذهن ايضا منشأ الانكشاف

يلزم حصول الحاصل على انه يلزم ان يكون تلك الصورة علما وعرضا وكيفا كما

فعاد الاشكال واجاب عنها بعضهم بان الجوهر بعد ما وجد في الذهن يصير عرضا

وكيفا بناء على ان مرتبة الماهية متاخرة عن مرتبة الوجود وتابعة لها ولا يخفى

عليك ان هذا المذهب خارج عن مسلك العقل ضرورة ان

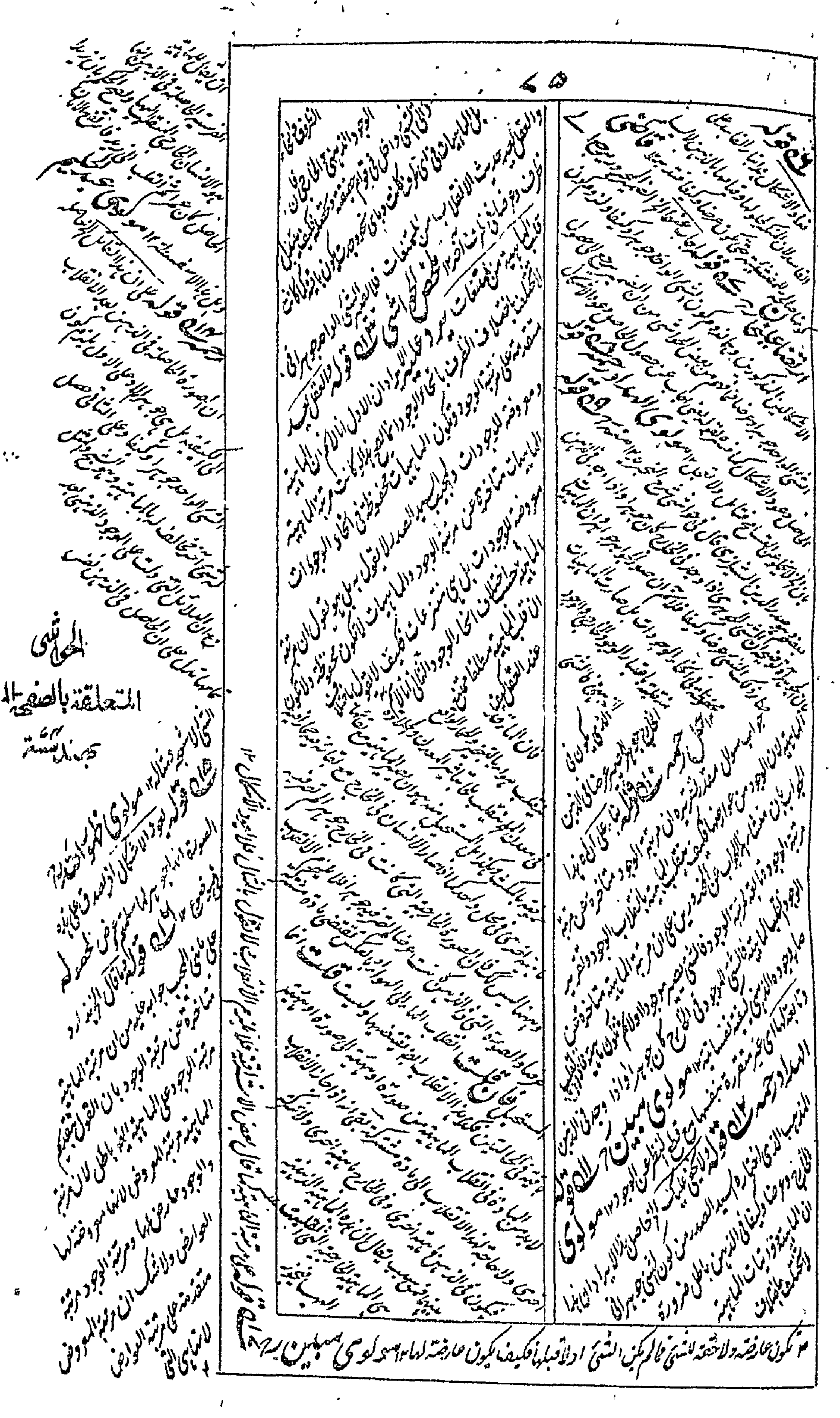
الماهية وذاتياتها لا تختلف باختلاف الظروف وانحاء الوجود والعقل

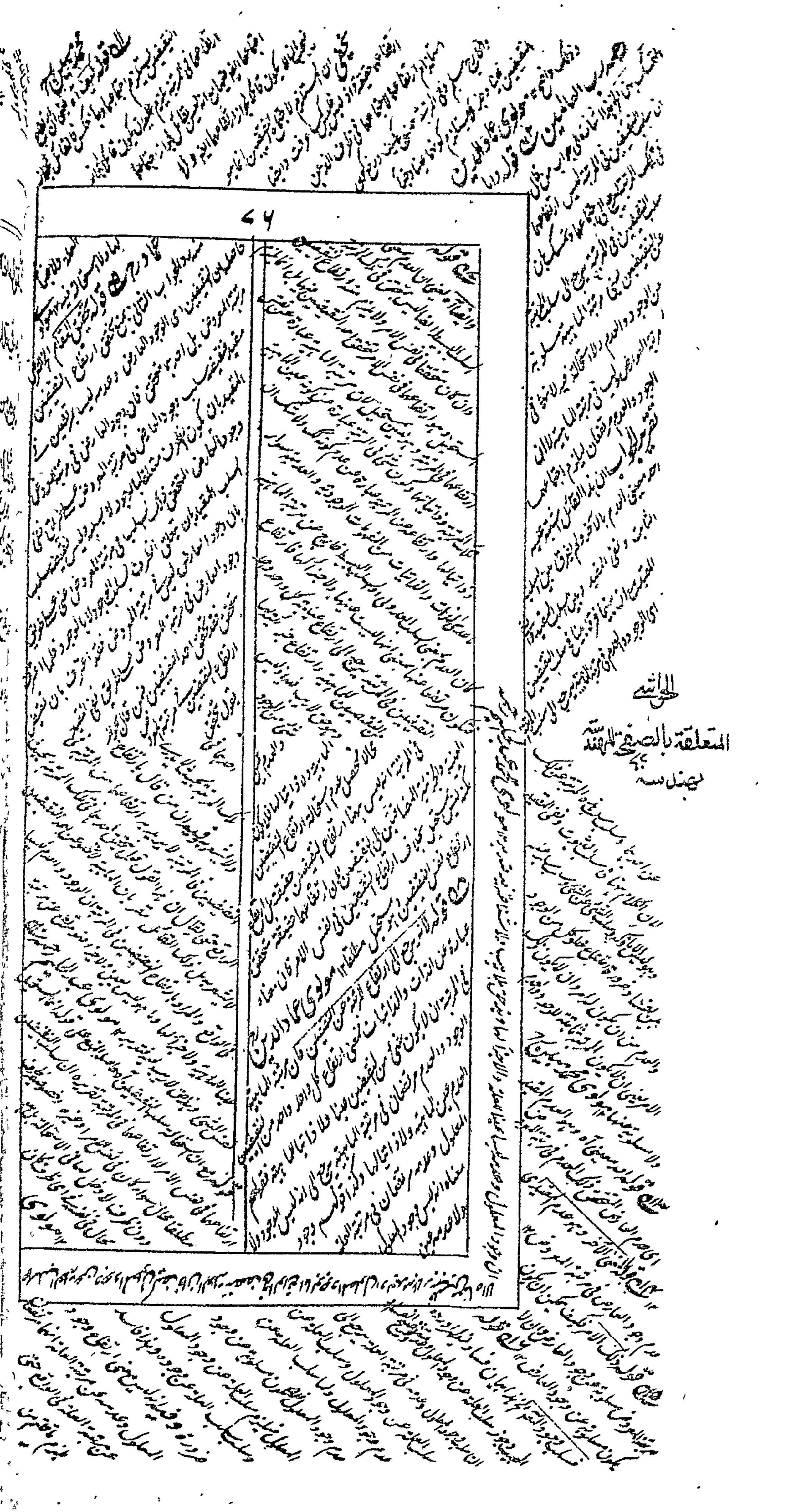
يعد قلب الماهية من الممتنعات على ان هذا القائل اما ان يقول

بانتفاء الجوهرية او بقائها فعلى الاول يرجع قوله هذا الى القول بحصول

الشبح والمثال وعلى الثاني يعود الاشكال وما قال ان مرتبة الوجود مقدم على مرتبة

الماهية فهو ايضا باطل لان مرتبتنا ههنا مرتبة المعروض ومرتبة الوجود مرتبة العوارض



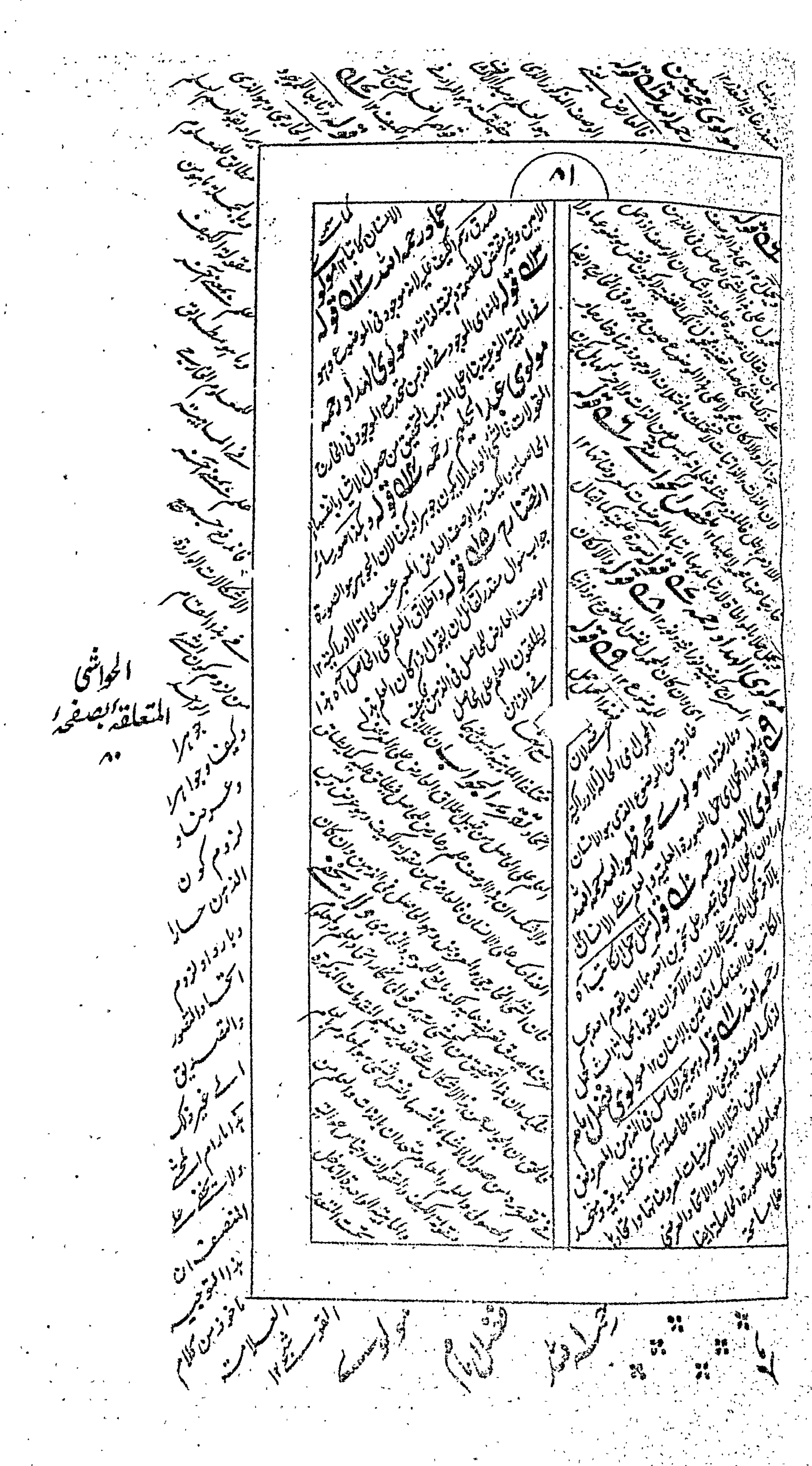


الحواشي
المتعلقة بالصفحة المقدمة

ولا شك ان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العوارض

لعلك تقول اذا كان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة
فيكون عدمه في تلك المرتبة والا لزم ارتفاع النقيضين فيها مع انه ايضا من لوازم المعروض حال كونه مضافا الى المعروض قلت
العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي والعدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب
البسيط وايضا ارتفاع النقيضين المستحيل انما هو ارتفاع النقيضين في نفس الامر واللازم ههنا ارتفاعهما في المرتبة
وهو ليس بمستحيل لانه يرجع الى ارتفاع المرتبة عن النقيضين مثلا ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة وجود العلة
يرجع الى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه وهذا كما ترى ليس بمحال وتحقيق المقام ان نقيض الوجود في المرتبة سلب
الوجود فيها على ان يكون نفيا للمقيد لا سلبا للوجود المتحقق ذلك السلب فيها اعني النفي للمقيد فالقول بان الوجود ليس
في المرتبة هو بعينه قول بتحقق نقيض الوجود فيها على الطريق المذكور فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في المرتبة يقول
بتحقق احدهما فيها من حيث لا يدريه مع ان استحالة سلب النقيضين ليس بخصوصية ظرف دون ظرف بل هو في نفسه
قبيح في اي ظرف كان كما يشهد به الفطرة السليمة كيف وارتفاع النقيضين في ظرف يرجع الى اجتماعهما في ذلك
الظرف اذ يتحقق سلب الوجود في ذلك الظرف عند نفي الوجود عنه ويتحقق سلب سلب الوجود فيه عند نفي سلبه عنه واما
التمسك بان سلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عنهما فناش عن اشتباه
احد معنيي العدم بالمعنى الآخر لان الكلام ههنا في سلب الثبوت ونفي المقيد لا السلب الثابت
والنفي المقيد فسلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عن احد النقيضين وسلبه سلبها عنه
وهو بين الفساد ضرورة امتناع خلو كل من الوجود والعدم عن ان يكون الامران لا يكون لذلك الامر فيسلب وجود
المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه ١٢ منه

الذي هو عرض عام واعم من المقولة هو عرض موجود في الموضوع بحيث لا يكون
تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة
ولا يخفى عليك ان ذلك بعد تسليم ان القوم يطلقون الكيف على هذين المعنيين
يشكل بالصورة الجزئية الحاصلة من الاضافة المخصوصة او المقدار المشخص مثلا
وانا نقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق الاشياء اذا حصلت
في الاذهان يحصل لها وصف وهو ليس بحاصل لها وقت كونها في الاعيان
ويحمل ذلك الوصف عليها فيقال مثلا الانسان صورة علمية وعلم ولا شك
ان المحمول في تلك القضية ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا له والا لكان محمولا عليه
على تقدير كونه في الخارج ايضا ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود
فهذا الحمل حمل عرضي مثل حمل الكاتب على الانسان فالعلم حقيقة هو غير الحاصل في
الذهن وهو ليس الا من مقولة الكيف لصدق رسم الكيف عليه وما وجد في
الذهن عرض لانه موجود في الموضوع وتابع للموجود الخارجي لانه متحد معه في الماهية
النوعية فهو ان كان كيفا فذلك ايضا كيف وان كان جوهرا فذلك ايضا جوهر وهكذا
واطلاق العلم على الحاصل في الذهن من قبيل اطلاق العارض على المعروض مثل اطلاق الضاحك على الانسان
فالعارض ليس الا عرضا ومن مقولة الكيف والمعروض ليس الا عرضا وتابعا للموجود الخارجي ولقد اطنبنا
الكلام في هذا المقام اذ ههنا قد تحيرت الافهام واختلفت الاقوام وزلت الاقدام



الحواشی المتعلقة بصفحہ ۸۰

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم حمدا لمن شرف الانسان بالمنطق وفصاحة اللسان والعمه لافادة ما فى الجنان وصلوٰة على سيد الانس والجان رفيع الشان سمى المكان خاتم انبياء الزمان وعلى اله وصحبه الهادين الى سبل الجنان وبعد فان شرح السيد الزاهد المتعلقة بالرسالة القطبية لما كانت من اجل الكتب المولفة فى هذا الفن ولذلك اكب عليها درسا وتدريسا الزمن وقد كانت طبعت مرة بعد اخرى لكن لم يتوجه احد الى حلها وتحشيتها بحيث تنفتح بها مشكلاتها وتنحل معلقاتها فتوجه الفاضل الكامل فخر الاماجد والاماثل المولوى محمد الهداد خان الجهيروى المتوفى فى رابع عشر شعبان من سنة ۱۲۹۴ بحيدراباد الدكن باشارة استاذه مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله دار النعيم الى تحشيتها وفتح ابواب معلقاتها فجاءت بحمد الله كما تروق النواظر وتجلو البصائر وقد طبعت تلك النسخة فى المطبع النظامى فى سنة ۱۲۹۱ فافادت الطلبة ونفعت الكملة ولما لم تبق الآن نسخة منها عند التجار وايدى الطلبة والكملة باسطة اليها توجه الجناب محمد خادم حسين العظيم ابادى سلمه الله ذو الايادى الى طبعها مرة ثانية فى مطبع معروف بانوار محمدى فتم طبعها بالاهتمام بصحتها فى المطبع المذكور فى شهر ذى القعدة من شهور سنة احدى وثلث مائة بعد الالف ۱۳۰۱ من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوٰة وازكى تحية باهتمام محمد تيغ بهادر سلمه الله تعالى واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوٰة على رسوله محمد

كشف الرموز المرقومة فى الحواشى الكاشفة للخبايا والغواشى

الرمز	البيان
بحر	ملنى من حواشى بحر العلوم مولانا عبد العلى المرحوم غفر له الله الحى القيوم
حسن	رمز من حاشية ملا حسن افيض عليه شآبيب الرحمة والمنن
عماد	شارح عن شرح مولانا عماد الدين اعلى الله درجته فى اعلى عليين
مبين	كناية من تعليقات مولانا محمد مبين بعثه الله فى زمرة الشهداء والصالحين
ظهور	مشعر عن الحل لمولانا ظهور الله برد الله مضجعه وطاب ثراه
ولى	اشارة الى تحرير مولانا ولى الله جعل الله الجنة مثواه
فضل	تنبيه على افادات مولانا فضل امام صير له الله دار المقامة دار السلام
احمد	اشعار عن حواشى قاضى احمد على السنديلى غفر له الله الاعلى
رستم	منبئى عن تحريرات مولانا رستم على غفره الله القوى
ارتضا	كاشف عن شرح قاضى ارتضا على خان اسكنه الله بحبوحة الجنان
عبد حل	رموز لحل الحافظ الحاج مولانا محمد عبد الحليم ادخله الله جنات النعيم
ملخص	ايماء الى خلاصة الحواشى للعلماء الاعلام اقامهم الله فى وسط دار السلام
الهداد	مشار به الى فوائد جديدة وعوائد مفيدة لمولانا الهداد خان ادخله الله دار الجنان

تمت